التَّضْمِينُ فِي الأَفْعَالِ وَدَلَالَتُه البَلاغِيَّة فِي البَيَان النَّبَوِيّ

الدكتور

إبراهيم عطية إبراهيم عيسى

أستاذ البلاغة والنقد المساعد - بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق - جمهورية مصر العربية

(العدد الخامس والثلاثون)

(الإصدار الأول)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

التَّضْمِينُ فِي الأَفْعَال وَدَلالَتُه البَلاغِيَّة فِي البَيَان النَّبَويّ

إبراهيم عطية إبراهيم عيسى
قسم البلاغة والنقد ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، دسوق، جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: ibrahimeisa.el.8.283@azhar.edu.eg

ملخص البحث: تهدف هذه الدِّراسَةُ إلى تَنَاوُلِ ظَاهِرةِ التَّضْمِين فِي الأَفْعَالِ فِي بَيَانِ النّبي –ﷺ– بالدَّرْسِ البَلاغِي، حَيْثُ تَنْسَاقُ اللفظةُ النبويةُ في سياقٍ هادفٍ، وتنتظمُ في موقعها من النّظمِ، مطابقة لما عليه الحَالُ والمَقامُ، فالفِعْلُ يَرِدُ مُتَعدّد الدّلالة، مُتَغَازِرَ المَعَانِي، لا يُرادُ به مَعْناهُ الأصْليّ فَحَسْب، وإنّما يتضمّن معنى آخرَ، يُفْرِغُ عليه من دَلالته، غَيْرُ مصرَّحٍ بذكرِه، أو مكشُوفٍ عَنْ وَجْهِهِ مَعَ الإشَارةِ إليه بالحَرْفِ الذي يَقْتَضِيهِ؛ للدلالةِ على أنّ هَذا الفِعْلَ قد تُوسِّع فِي مَعْنَاهُ إلى مَا يُقَارِبُهُ، وَهَذاَ مِنْ بَدِيعِ اللُّغَةِ وَمَحَاسِنِهَا وَكَمَالِهَا، وكان الدافع وراء هذا الموضوع ما رأيته من كثرة ورود الأفعال في الخطاب النبوي الشريف تتعدد دلالاتها، وتتغازر معانيها، فالفعل يُرادُ به معناه الأصلي، ثم هو يَحْمِلُ معنى آخر بجانب معناه، تضمّنه بالرمز والإيماء من طريق خفيٍّ غير مصرّح بذكره، أو مكشوف عن وجهه، والفعل على حاله لا يتغيّر، وإنما يتغيّر حرفُ الجرّ المتعلق به؛ للدلالة على أن الفعل قد تُوسِّع في معناه إلى ما يُقَاربه من وِجْهَةٍ، والتَّضْمِين – بهذا المفهوم – من المباحث البلاغية التي لم تنلْ حَظَّها من الدرس البلاغي، حيث لم يتعرض له البلاغيون بصورة توضح مفهومه، وتبرز أسراره وقيمته البلاغية على الرغم من شيوعه وكثرة دورانه في أساليب اللغة وفي القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف، ولكننا لانعدم بعض الدراسات البلاغية الحديثة التي تصدّت لهذا الموضوع ووفّت بعضَ جوانبه، ولكنها إذا ما قِيست بدراسته من النّاحية النّحوية فهي قليلةٌ جدًّا بالإضافة إلى نُدْرةِ الدّراسات التّطبيقية التي تُحدّدُ مَسَار الأفعال، وتفتح مغاليقها، وترسم آفاقها لفهم معانيها.

الكلمات المفتاحية: التَّضْمِين، البيان، التعدي، اللزوم، النيابة، التجوز، الدلالة، التأويل، الإشراب.

Inclusion in Verbs and Its Rhetorical Connotation in the Prophetic Statement

Ibrahim Attia Ibrahim Issa
Department of Rhetoric and Criticism، College of Islamic and Arabic Studies for Boys، Disouq، Arab Republic of Egypt
Email: ibrahimeisa.el.8.283@azhar.edu.eg

Abstract: This study aims at eating the phenomenon of inclusion in the acts in the statement of the Prophet - - - in the plain studess، where the Prophet's notebook is coordinated in a purposeful context. What is meant by it is its original meaning only، but it includes another meaning، which is emptied of its connotation، it is not authorized to be mentioned، or it is revealed on its face with a reference to it with a letter; To denounce that this act has expanded in meaning to what is approximately، and this is an exquisite language. Another meaning besides its meaning، it included it by symbol and gesture from a hidden path that is not authorized to be mentioned، or whose face is revealed، and the verb as it is does not change، but the preposition related to it changes; To indicate that the verb has expanded in its meaning to something close to it، and the inclusion - in this concept - of rhetorical investigations that did not get their share from the rhetorical lesson، as the rhetoricians did not expose it in a way that clarifies its concept، and highlights its secrets and rhetorical value despite its prevalence and frequent rotation in Language methods and in the Noble Qur'an and the Noble Prophetic hadith، but we do not lack some modern rhetorical studies that addressed this topic and fulfilled some of its aspects، but if it is measured by studying it from the grammatical point of view، it is very few in addition to the scarcity of applied studies that determine the course of action and open its horizons، their meanings.

Keywords: implication، statement، infringement، necessity، prosecution، permissiveness، significance، interpretation، intoxication.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، أرْسَل رسوله بالهُدى ودين الحق شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وأصلّى وأسلِّم على المبعوث رحمة للعالمين، سيّد الأوّلين والآخرين، وعلى آله وصحابته إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد اتَّسَمتِ العربيَّة – بِبَيَانِها الخَالد – بأنها كائنٌ حيٌّ؛ بما اشتملت عليه ألفاظها من تطوّر واتّساع، ومن استعمالاتها المثيرة إبقاء اللفظ على حاله، وتغيّر حرفِ الجرّ الدّال عليه إشعارا بأن الفعل قد اشتمل على معنى فعلٍ آخر يقاربه في المعنى على جهة التوسع، وهو ما يعرف عند النحويين بالتَّضْمِين، وهو من أدوات البيان، وأحد مسالكه الدقيقة، فقد استرعاني هذا الأسلوب المُثِير في البيان النبوي الشريف، حين تَنْسَاقُ اللفظةُ النبويةُ في سياقٍ هادفٍ، وتنتظمُ في موقعها من النّظمِ، مطابقة – تماما – لما عليه الحال والمقام، ولا عجب، فقد هيأ الله لنبيّه –ﷺ– من أسباب الفصاحة والبيان ومحاسن الألفاظ وبدائع الحِكَم مما أُغْلِقَ على غيره، وتَعذَّر على سواه، فهو القائل: "**أُوتِيتُ جَوامِعَ الكَلِم**"(١).

وكان الدافع وراء هذا الموضوع ما رأيته من كثرة ورود الأفعال في الخطاب النبوي الشريف تتعدد دلالاتها، وتتغازر معانيها، فالفعل يُرادُ به معناه الأصلي، ثم هو يَحْمِلُ معنى آخر بجانب معناه، تضمّنه بالرمز والإيماء من طريق خفيٍّ غير مصرّح بذكره، أو مكشوف عن وجهه، والفعل على حاله لا يتغيّر، وإنما يتغيّر حرفُ الجرّ المتعلق به؛ للدلالة على أن الفعل قد تُوسِّع في معناه إلى ما يُقَاربه من وِجْهَةٍ.

ومن ثمّ جاء اختياري لهذا العنوان: (التَّضْمِين في الأفعال ودلالته البلاغية في البيان النبوي) ليكون معبرا عن الموضوع والمنهج الذي اتجهت إليه، فكان الهدف المؤمُّ هو النظر في هذه الأفعال حين مُنحت معانٍ فوق معانيها الأصلية بحثا عمّا اشتملت عليه من روائعَ الدلالات والمقاصد، وذلك بالتّسمُّع إلى همس دبيبها، وتتبُّع مواقعها من النَّظم الشَّريف؛ لنرى كيف تمّ توظيفها داخل تراكيب الجمل؟ واتّساقها مع

(١) رواه الإمام البخاري في باب قَوْلِ النَّبِيِّ –ﷺ– "بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ" ٢٩٨/١٠.

غيرها من وسائل النَّظم؟ وإظهار إلى أيّ مدى تعاونت هذه الأفعال داخل التركيب النبوي لتصوّر المعنى المتغيّا من البيان العالي؟

والتَّضْمِين – بهذا المفهوم – من المباحث البلاغية التي لم تنلْ حَظَّها من الدرس البلاغي، حيث لم يتعرض له البلاغيون بصورة توضح مفهومه، وتبرز أسراره وقيمته البلاغية على الرغم من شيوعه وكثرة دورانه في أساليب اللغة وفي القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف، ولكننا لانعدم بعض الدراسات البلاغية الحديثة التي تصدّت لهذا الموضوع ووقّت بعضَ جوانبه، ولكنها إذا ما قِيست بدراسته من النّاحية النّحوية فهي قليلةٌ جدًّا بالإضافة إلى نُدْرةِ الدّراسات التّطبيقية التي تُحدّدُ مَسَار الأفعال، وتفتح مغاليقها، وترسم آفاقها لفهم معانيها، ومن هذه الدراسات التي استهدفت أسرار التَّضْمِين في البيان القرآني دراسة المرحوم الأستاذ الدكتور/ شاكر أبو اليزيد الصبّاغ، وهى بعنوان: (من أسرار التَّضْمِين في القرآن الكريم) طبّق فيها المصطلح تطبيقا يبرزُ استقلاليته الفنيَّة عن غيره من الفنون البلاغية الأخرى، وذلك من خلال شواهد قرآنية اقتضى مقامُها القولَ فيها بالتَّضْمِين، إذ استطاع أن يَكْشِفَ عن أسرار الكلمة القرآنية المُضَمَّنة، ويظهر مزيّتها في التعبير القرآني، وهناك دراسة أخرى قام بها الزميل الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العليم بعنوان: (التَّضْمِين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان) استطاع من خلالها أن يؤصل لمفهوم التَّضْمِين من الوجهة البلاغية مقارنة بالدراسات النحوية التي تكتفى بمجرد البحث عمّا يصحّح طرائق التعدي واللزوم في الأفعال دون استكشاف أسرار التعبير بالفعل المذكور، أما دراسة أستاذنا الدكتور/ محمد الأمين الخضري (من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم) فهي قائمة على فكرة تدبر دلالات وأسرار الحرف نفسه، في مقابلة عدم الاعتداد بالفعل المضمّن.

وأما عن الدراسات النحوية الحديثة فهي كثيرة، منها: دراسة الدكتور/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، وهى بعنوان: (التَّضْمِين في النحو العربي) وهى رسالة جامعية قُدّمت إلى كلية اللغة العربية لنيل درجة الدكتوراه عام ١٩٦٩م، ومنها دراسة الدكتور/ محمد حسن عواد: (تناوب حروف الجر في لغة القرآن) نشرته دار الفرقان للنشر بعمّان عام ١٩٨٢م، ومنها دراسة الدكتور/ محمد نديم فاضل (التَّضْمِين النحوي في القرآن الكريم) نشرته مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة عام ١٤٢٦هـ،

ومنها دراسة الدكتور/ عبد الله صالح بابعير: (ظاهرة النيابة في العربية) نشرته دار حضرموت للدراسات والنشر باليمن عام ٢٠١٠م.

أما عن دراستي فقد اختلفت عن غيرها بأن اشتملت على جانب تنظيري، أصّلْتُ فيه للمصطلح وبيّنت موقف البحث البلاغي منه، وآخر تطبيقي طبّقت فيه المصطلح على عدد محدود من الأحاديث النبوية الشريفة، ولهذا اقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في مبحثين رئيسين مَسْبوقيْن بمقدّمة، ومتلوّيْن بخاتمة وفهارس، أمّا المقدمة فقد تكفّلت بعرض الموضوع وشرح خطته، وأما المبحث الأول: فقد أبْرَزَ مفهوم التَّضْمِين وأنواعه وعلاقته بالبحث البلاغي، وأما المبحث الثاني: فقد تعرّض لنماذج من تضمين الأفعال في البيان النبوي مبرزا دلالاتها وأسرارها البلاغية، وأما الخاتمة فقد تضمنت أهم نقاط البحث وعرض نتائجه.

وكنت أودُّ أن أتتبّع كلَّ مواطن التَّضْمِين في البيان النبوي، لولا اتساع رقعة البحث وخشْيتي ألا يتّسع لشواهده، فهذه الشواهد التي سُقتها لم آتِ بها على سبيل الاستقصاء، وإنما هي مثُلٌ انتقيتها وأردت بها فتح هذا الباب، عسى الله – ﷻ – أن يهيئ باحثين آخرين لكتابة بحوث تستقصي مواطن التَّضْمِين في البيان النبوي، وتكشف عن أسراره وحِكَمِه البالغة.

وأخيرا فإني أضرع إلى الله تعالى بالدعاء أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن يتجاوز عما بدر مني من تقصير وغفله، فإن أصبت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني بذلت طاقتي وغاية جهدي، والله من وراء القصد، والهادي إلى سواء السبيل، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، وصلّ اللهم وسلم وبارك على سيّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

مفهوم التَّضْمِين وعلاقته بالبحث البلاغي

تعرض مصطلح التَّضْمِين – في كتب النحاة والبلاغيين – إلى اضطراب كبير واختلافٍ بيّنٍ في دراسته وتحديد مفهومه، ومردُّ هذا الاختلاف إلى سببين:

الأول: الاختلاف الحاصل بين النحويين أنفسهم فيما يتعلق بأمر التَّضْمِين في الحرف، هل التأويل يكون فيه، أو في الفعل نفسه؟ وما موجبات التأويل في كلٍّ؟ ثم تصاعدت وتيرة الاختلاف بين قطبي الصناعة النحوية، أهلِ الكوفة الذين ذهبوا إلى إطلاق القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وأهلِ البصرة الذين رفضوا ذلك، ولجأوا إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر ملحوظ يتعدى بحرف الجر المذكور.

أما السبب الثاني هو الاختلاف المحتدم بين النحويين والبلاغيين في طريقة التأويل، وكيفية تحقق الغرض من التَّضْمِين عند كلٍّ، وعلى كثرة الآراء وتداخلها فإن الدارس لا يكاد يظفر بتحديد واضح، أو شبه اتفاق بين العلماء في تحديد دلالة هذا المصطلح، وكلُّ ما ذكره العلماء عنه لا يعدو أن يكون مجرد إشارات لا تعطينا صورة واضحة المعالم عن التَّضْمِين باعتباره مصطلحا بلاغيا، ولهذا سأحاول في هذا الفصل تحديد مفهوم هذا المصطلح، ومجال استخدامه، وعلاقة هذا المفهوم بالبحث البلاغي.

أولا: دلالة التَّضْمِين طبيعتها ومنشؤها

التَّضْمِين في اللغة: مصدر الفعل الثلاثي (ضمن) وتشير مادته إلى معنى الإيداع والاحتواء، وهو جَعْلُ الشّيءِ في ضِمْنِ الشّيءِ، يقول ابن فارس: الضّاد والميم والنون أصلٌ صحيحٌ، وهو جعل الشيءِ في شيءٍ يَحْويه، ومن ذلك قولهم: ضَمِنْتُ الشَّيءَ ضَمَانًا: تَكَفَّلْتُ بهِ، وكُلُّ شيءٍ جعلته في وعاءِ شيءٍ فقد ضَمَّنْتَهُ إيّاه"(١).

وجاء في لسان العرب ضمَّن الشّيءَ الشّيءَ: أودعَهُ إيّاهُ، كما تُودعُ الوعاءَ المتاعَ، والمّيتَ القبرَ، وكل شيء جعلته في وعاءٍ فقد ضَمَّنْتَه، وفى الحديث: "**ثلاثةٌ كلُّهم ضامنٌ علَى اللهِ إن عاشَ رزقَ وَكُفيَ، وإن ماتَ أدخلَهُ اللهُ الجنَّةَ: مَن دخلَ**

(١) مقاييس اللغة، مادة: ض م ن.

بيتَـهُ فسلَّمَ فَهوَ ضامنٌ على اللَّهِ، ومَن خرجَ إلى المسجِدِ فَهوَ ضامنٌ علَى اللَّهِ، ومَن خرجَ في سبيلِ اللَّهِ فَهوَ ضامنٌ على اللَّهِ"[1] أي: هو في ضمان الله وحفظه وعنايته، وفى رواية البخاري "**تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَن جاهَدَ في سَبيلِهِ، لا يُخْرِجُهُ إلَّا الجِهادُ في سَبيلِهِ وتَصْدِيقُ كَلِماتِهِ، بأَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أوْ يَرْجِعَهُ إلى مَسْكَنِهِ الذي خَرَجَ منه، مع ما نالَ مِن أجْرٍ أوْ غَنِيمَةٍ**"[2] وفي الحديث الشريف "**الإمامُ ضامِنٌ والمؤذِّنُ مـؤتَمَنٌ**"[3] فالمقصود بالضمان هنا: الحفظ والرعاية؛ لأنه يحفظ على الناس صلاتهم، والمَضَامِينُ: ما في بطون الحوامل من كل شيء، وكأنهنَّ تَضْمَنُه، والضّامِنةُ من النَّخل: ما تضمَّنَها أمصارهم، وكان داخلا في العمارة، وأطاف به سور المدينة، وسميت ضامنة؛ لأن أربابها قد ضمنوا عمارتها وحفظها، فالضامنة فاعلة بمعنى مفعولة[4].

ولو تأملنا هذه المعاني التي يفيدها الجذر اللغوي (ض م ن) لوجدناها ذات قيمة، فما يُضْمنُ يكون – غالبا– ذا قيمة تتطلّع إليه النفس وتتعلّق به، وقد يكون هذا نقطة انطلاق نستطيع أن نعرج بها إلى التعريف الاصطلاحي للتضمين، فمن خلال هذه الدلالة اللغوية يمكننا استخلاص دلالة التَّضْمِين الاصطلاحية، وهي إشْرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخر، ليُعْطى دلالته، ويدلُّ على معناه، وهذا هو الاستعمال الشائع الذي عليه القولُ بالتَّضْمِين.

ثانيا: مفهوم التَّضْمِين عند النحاة

التَّضْمِين عند النحاة مأخوذ من مادته اللغوية، وهي جَعْلُ الشَّيءِ في ضِمْن الشَّيءِ، أو جَعْلُ شخصٍ ضامنًا لآخر، وصحَّ أخذه من كل منهما – كما ذكر الشهاب

(١) أخرجه أبو داود برقم: (٢٤٩٤) والبخاري في الأدب المفرد برقم: (١٠٩٤) وابن حبان برقم: (٤٩٩) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٣١٢٣) صـ ٧٤٥٧.

(٣) أخرجه أبو داود (٥١٧) والترمذي (٢٠٧) وأحمد (٧١٦٩) من حديث أبي هريرة.

(٤) ينظر: لسان العرب، مادة: ض م ن.

الخفاجي – إما لأن المعنى الثاني كأنه في ضِمْنِ الأوَّل، أو لأنّه مستلزم له، والأول أقرب [١].

وإذا ما أردنا البحث عن تحديد مفهوم اصطلاحي للتضمين في كتب النحاة وجدنا تباينا شديدا في طرح وجهات النّظر، فهم تارة يتوسَّعون في مفهوم التَّضْمِين فيجعلونه شاملا لكل لفظ أُشْرِبَ معنى لفظ آخر، وأُعْطِىَ حُكْمَه في التعدية واللزوم، وتارة أخرى يجعلون التَّضْمِين مختصا بالأفعال دون غيرها؛ ولهذا يهتزُّ تصورهم لدلالة هذا المصطلح ويبدو عليها الاضطراب، وسنورد بعض هذه التعريفات لندرك ما بينها من خلط في تحديد مفهومه بالإضافة إلى اختلافهم في طريقة تأويل الفعل المضمن ليعطى مجموع المعنيين.

فقد ذكر ابن هشام وتابعه الأشموني بأنه: إشْرَابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخر؛ لتؤدى الكلمة مؤدى كلمتين[٢].

وعرّفه الإمام الزركشي وتابعه السيوطي بأنه "إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء وفى الأفعال وفى الحروف"[٣].

ونقل الدكتور/عباس حسن عن بعض اللغويين: أن التَّضْمِين عبارة عن استعمال اللفظُ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة، لكن قُصِدَ تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يُستعملَ فيه ذلك اللفظ، أو يُقَدَّر له لفظ آخر"[٤].

فالواضح من هذه التعريفات أن التَّضْمِين يعتري الكلمة بأقسامها الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، بينما نرى ابن جنى – فيما هو ظاهر من كلامه – يخص التَّضْمِين بالأفعال دون الأسماء والحروف، فيقول: "اعلم أنّ الفعلَ إذا كان بمعنى فعلٍ آخَرَ،

---

(١) ينظر: طراز المجالس لمولانا المحقق/ شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي صـ١٩ المطبعة العامرة الشرقية لصاحبها حسين أفندي شرف بطنطا.

(٢) مغنى اللبيب ٦/ ٦٧١، وحاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٣/١، وحاشية الأمير على المغني ١٢٧/١، ط عيسى الحلبي، وطراز المجالس صـ١٩.

(٣) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ٣٣٨/٣، مكتبة دار التراث، ط الثانية، وينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، بتحقيق/ طه عبد الرءوف سعد ٨٣/٣، ط المكتبة التوفيقية.

(٤) ينظر: النحو الوافي د/ عباس حسن ٥٦٤/٢، ط الثالثة دار المعارف.

وكان أحدُهما يَتعدّى بحرفٍ، والآخَرُ بآخَرَ، فإنّ العربَ قد تتَّسع، فتُوقِعُ أحَدَ الحرفينِ موقعَ صَاحبهِ إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"(١).

وحديث ابن جنى عن حروف الجرّ أوهم بعض الباحثين بأن التَّضْمِين إنما يكون في الحرف ذاته وليس الفعل، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، وربما كانت عبارة ابن جنى: (فتُوقِعُ أحَدَ الحرفينِ موقعَ صَاحبهِ) لها دخلٌ كبيرٌ في هذا التصوّر حتى شغلت قضية نيابة حروف الجر بعضها عن بعض حيزا واسعا في فكر اللغويين والنحاة، فوقر في أذهانهم أن التَّضْمِين إنما هو خاصٌ بحروف الجر، ونيابة بعضها عن بعض، شريطة تقارب المعنى بين الحرفين، ووجود المسوّغ الداعي إليه، كما ذهب البصريون إلى القول بالتَّضْمِين في الفعل في بعض توجيهاتهم لتعدى الحروف مكان بعضها البعض، وبهذا يتضح لنا ما في هذه المسألة من خلط واضطراب مما يدفعنا إلى إثارة هذا السؤال:

هل التَّضْمِين مختصٌّ بالأفعال؟

يفهم مما ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب(٢) والأشموني في شرحه لألفية ابن مالك(٣) والصّبّان في حاشيته على شرح الأشموني(٤) أن التَّضْمِين يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وهذا المذهب ارتضاه الإمام الزركشي في البرهان(٥) والسيوطي

---

(١) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق/ محمد على النجار، وتقديم د/ عبد الحكيم راضي ٣٠٨/٢ ، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦م.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري بتحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ٦/ ٦٧١، ط المجلس الوطني للثقافة بدولة الكويت، ط الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) بتحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد ١٩٩/١دار الكتاب العربي، ط الأولى ١٩٥٥م.

(٤) ينظر: حاشية الصّبّان ١٣٨/٢.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٣٨/٣.

في الإتقان[١] وتابعهم أبو البقاء الكفوي في الكليّات[٢] وزكى هذا الرأي من المحدثين العلامةُ المحقّق/ محمد محيي الدين عبد الحميد[٣].

وهناك من العلماء من جعل التَّضْمِين مختصًّا بالأفعال ومقصورا عليها لا يتجاوزها إلى غيرها، وكان ممن انتهج هذا النهج العلامة الزمخشري، وتابعه السَّيد الشريف في حَاشيته على الكشّاف، فقال: "التَّضْمِين: أن يُقْصدَ بلفظِ فعلٍ معناه الحقيقي، ويُلاحظُ معه معنى فعلٍ آخر يُناسِبه، ويُدلُّ عليه بذكر شيءٍ من متعلّقاتِهِ، كقولك: أحمد إليك فلانا، لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء، ودللت عليه بذكر صلته، أعنى (إلى) أي: أنهى حمده إليك، وفائدة التَّضْمِين: إعطاء مجموع معنيين، قال المصنف: من شأنهم أنهم يُضَمّنون معنى الفعلِ معنى فعلٍ آخر، فيجرونه مجراه، فيقولون: هيجني شوقا، معدى إلى مفعولين بنفسه، وإن كان هو يتعدى إلى الثاني بـ (إلى) يقال: هيّجه إلى كذا؛ لتضمنه معنى ذكر"[٤] كما نقل الشهاب الخفاجي عن السيد الشريف اقتصار التَّضْمِين على الأفعال[٥] وهذا هو أرجح الأقوال، ومما يؤيد هذه الوجهة أنّ مجمع اللغة العربية – في أحد قراراته – سلك هذا المسلك، فارتأى أن التَّضْمِين هو: أن يؤدى فعل، أو ما في معناه مؤدًّى فعل آخر، فيُعْطى حُكْمَه في التّعدية واللزوم[٦] وبهذا يكون التَّضْمِين مختصا بالأفعال، وتكون الأسماء والحروف خارجة عن دائرته.

مناقشة رأى ابن جني في تَضْمِين الأفعال

أود هنا أن أشير إلى ما ذكره ابن جنى في التَّضْمِين، وهو قوله: "اعلم أنّ الفعلَ إذا كان بمعنى فعلٍ آخَرَ، وكان أحدُهما يَتعدّى بحرفٍ، والآخَرُ بآخَرَ، فإنّ العربَ قد

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٨٣/٣.

(٢) ينظر: الكليّات صـ٢٦٦.

(٣) ينظر: أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك في حاشية شرح الأشموني للعلامة المحقق/ محمد محيى الدين عبد الحميد ٢٤٤/٢، مكتبة النهضة العربية ط الثالثة ٢٠٠٤م.

(٤) ينظر: حاشية السيد الشريف على الكشاف ٩٧/١، دار الفكر، ط الأولى ١٣٩٧هـ١٩٧٧م.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي المسماة "عناية القاضي وكفاية الراضي" على تفسير البيضاوي ٢١١/١، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٧هـ١٩٩٧م.

(٦) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة صـ ١٨٠، ١٨١، العدد الأول ١٩٣٤م.

تتَّسعُ، فتُوقِعُ أَحَدَ الحرفينِ موقعَ صَاحبهِ إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جِيءَ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم**﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها، أو معها؛ لكنه لمّا كان الرَّفَثُ هنا في معنى الإفضاء، وكنت تُعدّى (أَفْضَيْتُ) بـ (إلى) كقولك أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرَّفَثِ؛ إيذانا وإشعارا أنه بمعناه"[(١)] وبهذا نكون قد جمعنا بين المعنيين: الرفث وهو فاحش القول، والإفضاء وهو الإيلاج، وكلاهما مقصود في العلاقة الزوجية.

وفي ضوء ما ذكره ابن جني تلفتنا عدة أمور:

أولها– أنه يعتبر التَّضْمِين مسلكًا من مسالك التعبير اللغوي، يدلُّ على سعة اللغة ومرونتها في استعمال ألفاظها، ولذا فهو يرفض إطلاق القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، ويدعو إلى ما يسمى بتضمين الأفعال، ويعد ذلك ضربا من ضروب التَّجوُّز، أو ما أسماه (التَّوسُّع)[(٢)] وليس لهذا من معنى غير أن اللفظ مستعمل على سبيل المجاز، وبناء على ذلك يكون المعنى المراد هو المعنى المجازي فقط، إلا إذا قبلنا جواز إمكانية الجمع بين الحقيقة والمجاز، وهو غير مقبول لدى جمهور البلاغيين، فالقول فيه بالمجاز يخالف ما بُنِى عليه التَّضْمِين من استعمال اللفظ المذكور في معنى المتروك مدلولا عليه بحرف الجر الذي من شأنه أن يتعدى به؛ ليتحقق مجموع المعنيين.

وثانيها– أنّ كلام ابن جني حول دلالة التَّضْمِين يغرى باختصاص التَّضْمِين وقصره على الفعل دون غيره من الاسم والحرف، ولهذا فَهم بعضُ الباحثين المعاصرين مما ذكره ابن جني أنه يخص التَّضْمِين بالأفعال، أو ما يقوم مقامها من الأسماء، فقال:

---

(١) الخصائص ٣٠٨/٢.

(٢) تشهد تطبيقات ابن جنى في كتابه الخصائص على صدق القول باستخدام مصطلح (التوسُّع) في معنى (التجوُّز) الذى عناه أهل البيان من استخدام اللفظ في غير ما وضع له والمترتب عليه عدم إمكانية الجمع بين المعنى الأصلي للفعل، والمعنى الطارئ له، خلافا لما نجده لدى المتأخرين من النحاة، ينظر: التَّضْمِن في الأفعال بين النحاة وأهل البيان، د/ محمد محمد عبد العليم صـ ٧٢٩، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد السادس عشر، عام ١٩٩٨م.

"والملحوظ من كلام ابن جني أمران: أولهما: أن التَّضْمِين مختصٌّ بالأفعال، وثانيهما: أن التَّضْمِين مسألة تختص بالمعنى، إذا جاء الفعل في معنى فعلٍ آخر فأصبح متضمنًا معناه، أما حرفُ الجرّ الذى يتعدَّى به كل فعلٍ من الفعلين (المذكور، والمضمَّن معناه في المذكور) فلا يشمله التَّضْمِين، وإنما يُوقَعُ أحدُ الحرفينِ موقعَ صاحبهِ؛ للإشارة إلى أنَّ الفعل المذكور في الاستخدام قد جاء بمعنى الفعل الآخَر"(١).

والحقيقة أننا عند تدقيق النظر في كلام ابن جني نرى أنه لم يقصر التَّضْمِين على الأفعال فحسب، وإنما يتعداها أيضا إلى الحروف، وهذا هو المفهوم من قوله: (فتُوقِعُ أحَدَ الحرفينِ موقعَ صَاحبهِ) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ابن جني ذكر هذا الكلام تحت عنوان (بَابُ استِعْمَالِ الحُرُوفِ بَعْضُهَا مَكَانَ بَعْضٍ) وقد استهله بقوله: " هذا بابٌ يتلقَّاه النَّاس مغسولا(٢) ساذجًا من الصّنعة، وما أبعد الصواب عنه، وذلك أنَّهم يقولون: إنَّ (إلَى) تكون بمعنى (مَعَ) ويَحْتجُّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾[آل عمران: ٥٢] أي: مع الله، ويقولون: إنَّ (فِي) تكون بمعنى (عَلى) ويحتجُّون بقول الله – عز اسمه –: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ [طه: ٧١] أي: عليها... ولسْنَا نَدْفَعُ أنْ يكون ذلكَ كما قالوا، لكنَّا نقولُ: إنه يكون في معناه في موضعٍ دون موضعٍ، على حسب الأصول الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأما في كلّ موضع، وعلى كلِّ حالٍ فلا"(٣).

فابن جنى هنا ينفى ما فهمه بعض الدارسين من اختصاص التَّضْمِين بالفعل، بل إنه يؤصل لجواز تضمين الحرف معنى حرف آخر بشرط تقارب المعنيين، ووجود المسوِّغ والداعي إلى ذلك؛ ولذا أجاز – على ما أفهم من نصّه – نوعين من التَّضْمِين، هما: تضمين الفعل، وتضمين الحرف، وكلاهما – في رأيه – له أسبابه ودواعيه.

---

(١) ظاهرة النيابة في العربية، د/ عبد الله صالح بابعير صـ ٣٥٤، دار حضرموت للدراسات والنشر بالجمهورية اليمنية، ط الأولى ٢٠١٠م.

(٢) مغسولا: عاريا من الدّقة، كأنه غُسِلَ منها، أو لتفاهته يستحق أن يُغْسل ويُمْحى.

(٣) الخصائص ٣٠٦/٢، ٣٠٨، بتصرف يسير.

وثالثها– هناك ملمح آخر أشار إليه ابن جنى، وهو ضرورة ربط الكلمة المُضَمَّنة بالأحوال والمقاصد الداعية إليها، فليس التَّضْمِين هو إحلال كلمة مكان أخرى حيثما اتفق، ولكنه إحلالٌ مطلوبٌ، يدعو إليه المقام، ويتطلبه السياق.

ورابعها– يبدو أن رأى ابن جنى في قضية التَّضْمِين – على الرغم عدم اتساقه مع ما قرَّره البلاغيون في قضية المجاز من عدم إمكانية الجمع بينه وبين الحقيقة – راق لبعض الباحثين المعاصرين فقد أشاد به الدكتور/ عبد القادر حسين وعدّه من أوْجَهِ الآراءِ التي قيلت في التَّضْمِين قاطبة حتى أوائل القرن السادس الهجري مستندًا إلى ما ذكره البطليوسي، وأبدى إعجابه برأي ابن جنى، وجعله من أحسن ما وصل إليه من آراء البصريين، وعبارته في ذلك "ولم أرَ فيه للبصريين تأويلا أحسنَ مِنْ قول ذكره ابنُ جنى في كتابه الخصائص" وينقل ما ذكره ابن جنى في النص السابق[1] ولكن اللافت أنه حين نقل نصّ ابن جنى أورد كلمة (مجاز) ولم يذكرها ابن جنى صراحة فيما ذكره، ولكنه ذكر أن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر دون أن يتعرّض لكلمة مجاز.

ثالثا: مفهوم التَّضْمِين عند البلاغيين:

لم تتفق كلمة البلاغيين حول تحديد مفهوم هذا المصطلح ومجالات استعماله، فتارة يدرسونه تحت مسمى التَّضْمِين البياني، وذلك بتقدير حال تدل على معنى الفعل المُضَمّن، وتارة أخرى يدرسونه تحت مفهوم أعم وأوسع كما فعل الرُّمّاني في رسالته، بالإضافة إلى أنواع أخرى من التَّضْمِين ليست من صلب هذه الدراسة، كدراسته في باب السرقات الشعرية، وهو ما يعرف بالتَّضْمِين البديعي، وغيره[2] وسنقوم بضبط مفهوم كلّ نوع منها مردفين ذلك بأمثلة توضح استعماله، وتميزه عن غيره.

---

(١) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي د/ عبد القادر حسين صـ٣٣٢، دار غريب للطباعة ١٩٩٨م، والاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب للبطليوسي، بتحقيق الأستاذ/ مصطفى السقا، ود/ حامد عبد المجيد، ٢٦٤/٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦م.

(٢) هناك نوعان آخران من التَّضْمِن: أحدهما تعرض له البيانيون في دراستهم لعلم البديع، وهو ما يسمى بالتَّضْمِن البديعي، والآخر خارج عن دائرة البيان، وهو ما يسمى بالتَّضْمِن العروضي:=

١ – التَّضْمِين البَيَانِيّ:

تناوله البلاغيون من زوايا متعددة، من حيث مفهومه وعلاقته بالمجاز، ومن حيث تقرير العلاقة بين المعنيين في الكلمة المُضَمَّنة، ومنزلة كل منهما من إرادة المتكلم

=أولا: التَّضْمِين البديعي: عرفه الخطيب "بأن يُضَمّن الشعرُ شيئًا من شِعْر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورًا عند البلغاء، ودون التنبيه عليه إن كان مشهورا" (الإيضاح في علوم البلاغة صـ٤٣٠، ط دار الكتب العلمية، وينظر: المطول صـ ٧٢٦) ومن أمثلته قول الحريري:

عَلَى أنّي سَأَنْشِــدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأيَّ فَتىً أَضَاعُوا

فالمصراع الأول للشاعر، أما المصراع الثاني فليس له، قيل: هو للعَرْجِيّ، وقيل: لأميَّةَ بن أبي الصَّلْتِ، وقد نبَّه الشاعر على ذلك بقوله: (سَأَنْشِدُ) وتمام البيت:

أَضَاعُونِــي وَأيَّ فَتىً أَضَاعُوا لِيوْمٍ كَرِيهةٍ وَسِــدَادِ ثَغْـرِ

أما إذا كان المُضَمَّن نصًّا قرآنيا أو حديثًا نبويا خُصَّ باسم (الاقتباس) وهو: "أن يُضَمَّن الكلام نثرا كان أو نظما شيئا من القرآن الكريم أو الحديث، لا على أنه منه... يعنى على وجْهٍ لا يكون فيه إشعارٌ بأنه من القرآن أو الحديث" (المطول صـ ٧٢٣ بتصرف يسير) ومثاله قول الشاعر:

إنْ كُنْتِ قد أَزْمَعْتِ على هجرنا مِنْ غَيْر ما جُرْمٍ فصبْرٌ جَميلُ
وإنْ تبـــدّلْتِ بنـــا غيــرَنا فحسْبُنـــا الله ونعــمَ الوكيلُ

ثانيا– التَّضْمِين العروضي: وقد أخذ مفهوما خاصا يتصل بعلم القافية، ويعد أحد عيوبها، وهو عبارة عن تعليق قافية البيت بصدر البيت الذي يليه، بأن يكون البيت السابق غير مستقل بنفسه فيحتاج إلى ما يليه ليتم المعنى، يقول السكاكي: "وأما التَّضْمِين المعدود في العيوب، وهو تعلق معني آخر البيت بأول البيت الذي يليه على نحو قوله:

وَسَــائِلُ تَمِيمًا بنـــا والرّبـاَبَ وَســـائِلُ هَـوازِنَ عَنّا إذَا مَــا
لَقَيْنَـــاهُمُ كيــف نُعْلِيــهُمُ؟ بَوَاتِرَ يَفـرِينَ بِيْضًـــا وَهَامَـــا

فعلَّقه بالقافية كما ترى"(مفتاح العلوم صـ٥٧٦، بتعليق نعيم زرزور ط دار الكتب العلمية بيروت) ومثله أيضا قول نصيب:

كأنَّ القلــبَ ليـلةَ قيلَ يُغْدَى بِلَيْـلىَ العَامِـريّةِ أو يُــراحُ
قَطَـاةٌ عَزَّهَــا شَــرَكٌ فباتـتْ تُجَــاذِبهُ وَقَدْ عَلِقَ الجَنَـــاحُ

وقد وصف بعض النقاد هذا النوع من التَّضْمِين بالقبح، فهو معدود عنهم من عيوب الشعر، يقول أبو هلال: "فلم يتم المعنى في البيت الأول حتى أتمه في البيت الثاني، وهو قبيح" (كتاب الصناعتين الكتابة والشعر لأبى هلال العسكري بتحقيق/ على محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم صـ ٣٦، ط المكتبة العصرية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م).

الدلالة على معنيين بلفظ واحد، وقد كان للمتأخرين فضل في تمييز هذا النوع من التَّضْمِين عن غيره، وأول ما يلقانا من تحديد معالم هذا النوع من التَّضْمِين ما ذكره الإنبابي – في حاشيته على الرسالة البيانية للصبّان – أنه عبارة عن "تقدير حال تناسب المعمول، فاللفظ فيه مستعمل في معناه الحقيقي، والمعنى الأخر مراد بلفظ محذوف، دُلّ عليه بذكر ما هو من متعلقاته"(١).

وبهذا يفارق التَّضْمِين البيانيُّ التَّضْمِين النحويَّ بتقدير حالٍ تدلُّ على معنى الفعل المُضَمّن، فالتَّضْمِين النحوي لا تقدير فيه؛ لأنه مجرد إشراب كلمة معنى أخرى من غير تقديرها؛ لتؤدي الكلمة مؤدى كلمتين، أما التَّضْمِين البياني فلابد فيه من تقدير حال تناسب المعمول المذكور، وتدلُّ على معنى الفعل المُضَمّن، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**﴾ [البقرة: ١٨٥] فتقدير الحال: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، يقول الزمخشري: "وإنما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء؛ لكونه مضمنا معنى الحرف، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم"(٢).

وقد وقف السّعد أمام تقدير العلامة الزمخشري – وجود حال مُقدّرة من وصف الفعل المتروك – فظنّ أن هذا أمر مطّردٌ في كل تضمين، وبناء على ذلك اشترط لدلالة التَّضْمِين وجود حال محذوفة تتعلق بالجار والمجرور، فقال: "حقيقة التَّضْمِين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه... إلى أن قال: إن الفعل المذكور مستعملٌ في معناه الحقيقي، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فقولنا: أحمد إليك فلانا: أحمده مُنْهيًا إليك حمده، وقول الله تعالى: ﴿**فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا**﴾ [الكهف: ٤٢] أي: يقلبها نادما على ما أنفق فيها، فالفعل المتروك (المُضَمّن) يعتبر قيدا للمذكور(٣).

ومما سبق يتضح لنا ضعف حجج القائلين بما سموه التَّضْمِين البياني؛ لأنها لا تسلم من النقد أو النقض، فما ذكروه لا يعدو أن يكون بيانا للمعنى المُضَمَّن، أو

(١) حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية للصبان صـ ٢٠٥، ط الأولى ١٣١٥هـ.

(٢) الكشاف للزمخشري، ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنيّر، ٣٣٦/١، دار الفكر، ط الأولى ١٣٩٧هـ١٩٧٧م.

(٣) ينظر: حاشية السعد على كشاف الزمخشري، مخطوط بمكتبة الملك فهد الوطنية.

تفسيرا لـه؛ ولهذا حسم ابن كمال باشا هذا الخلاف فيما نقله عنه الصبان: أن التَّضْمِين البياني عين التَّضْمِين النحوي، وأنه لا فرق بينهما، وإنما توهم السعد ومن تابعه الفرق بينهما من الحال التي قدّرها الزمخشري حين عرض للتضمين في قوله تعالى ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾ [النور: ٦٣] فقدر: خارجين، فتوهم السعد أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك، بل هو تفسير للفعل المضمن(١).

٢- التَّضْمِين عند الرُّمَّانِي

إذا كان البلاغيون قد تناولوا التَّضْمِين من زوايا متعدّدة وجهات مختلفة، من حيث مفهومه ودلالته، فإنه ينبثق منه نوعٌ تعرض له الرُّمَّانِي في رسالته، جعله مختصا بدلالة الألفاظ والتراكيب على المعاني الثواني، فكل معنى تستخلصه من اللفظ، أو التركيب بعد دلالته المباشرة فهو من التَّضْمِين؛ ولهذا استحق أن يكون أحد الأبواب العشرة التي يتحقق بها إعجاز القرآن الكريم.

عرّف الرُّمَّانِي التَّضْمِين، وقسّمه إلى قسمين كبيرين، جعل الأول منهما مخصوصا بكلام الناس، والثاني مخصوصا بكلام الله تعالى، فقال: "تضمين الكلام: هو حصول معنى فيه، من غير ذكرٍ له باسم، أو صفة هي عبارة عنه، والتَّضْمِين على وجهين: أحدهما ما كان يدلُّ عليه الكلام دلالةَ الإخبار، والآخر ما يدلُّ عليه دلالةَ القياس، فالأول كذكرك الشيءَ بأنه مُحْدَثٌ، فهذا يدلُّ على المُحْدِث دلالةَ الإخبار، والتَّضْمِين في الصفتين جميعا، إلا أنه على الوجه الذي بَيّنَّا، وكذلك سبيل المَكْسُور والمُنْكَسر، وسَاقِط ومُسْقِط"(٢).

ثم جعل الرُّمَّانِي تقسيمات التَّضْمِين وتفريعاته محصورة في النوع الأول الكائن في كلام البشر، وهو المدلول عليه بدلالة الإخبار (دلالة اللفظ المنطوق) فقسمه إلى قسمين: تضمينٌ تُوجِبُه البِنْية، وتضمينٌ يُوجِبُه معنى العبارة، وبهذا لا يكون التَّضْمِين – في رأيه – محصورا في اللفظة المفردة، وإنما يتعداها إلى التركيب، ثم

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٩٥/٢، وحاشية الإنبابي على الرسالة البيانية صـ ٢٠٧، ومن أسرار التَّضْمِن في القرآن الكريم صـ ٢٩، والتَّضْمِن في الأفعال بين النحاة وأهل البيان صـ ٧١٦.

(٢) النُّكت في إعجاز القرآن للرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، بتحقيق/ محمد خلف الله، ود/ محمد زغلول سلام، صـ١٠٢،١٠٣، دار المعارف، ط الرابعة.

يخص الرُّمَّانِي التَّضْمِين القرآني، أو ما سمّاه (المدلول عليه بدلالة القياس) بمزيد بيان، فيقول:" فأما التَّضْمِين الذي يدلُّ عليه دلالة القياس فهو إيجازٌ في كلام الله – عز وجل – خاصةً؛ لأنه تعالى لا يَذْهَبُ عليه من وجوه الدلالة، فَنَصْبُه لها يوجبُ أن يكون قد دَلَّ عليها من كلِّ وجهٍ يصحُّ أن يُدلَّ عليه، وليس كذلك سبيلُ غيره من المتكلّمين بتلك العبارة ... وكل آيةٍ لا تخلو من تضمين لم يُذْكرْ باسمٍ أو صفةٍ، فمن ذلك ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [الفاتحة: ١] قد تضمّن التَّعْليمَ لاستفتاح الأمور على التَّبركِ به، والتعظيم لله بذكره، وأنه أدبٌ من آداب الدين، وشعارٌ المسلمين، وأنّه إقرارٌ بالعبودية، واعترافٌ بالنِّعمة التي هي من أجلِّ نعمه، وأنّه ملجأُ الخائف، ومُعْتَمَدٌ للمُسْتَنْجِعِ"(١).

وبالتوقف أمام ما ذكره الرُّمَّاني تلوح لنا دلالات ثلاث:

الأولى: أنّ الرُّمَّانِي تعرض لمصطلح التَّضْمِين كوجه من أوجه الدلالة التي يتحقق بها إعجاز القرآن الكريم؛ ولهذا أدرجه ضمن الأبواب العشرة التي تقوم عليها أعمدة البلاغة، فجاء تعريفه له متسقا مع تصوره العام للبلاغة، "فما البلاغة في نظره إلا تقديم المعنى مصورا في أحسن صورة من اللفظ، وهذا هو المضمون الجيد الذي تقوم عليه فكرة النظم"(٢).

والثانية: أن تعريف الرُّمَّانِي للتضمين كان في غاية الدقة والإحكام: (حصولُ معنى في الكلام من غير ذِكرٍ له باسمٍ، أو صفةٍ هي عبارةٌ عنه) فهذه العبارة تفيد أن للفظ معنيين، معنى في ظاهره، وهو دلالته المباشرة المفهومة من اللفظ عند إطلاقه، ويحمل أيضا معنى آخر في داخله، بمجرد أن يطلق اللفظ ويفهم معه المعنى الأول يفهم معه المعنى الثاني، وتعبير الرُّمَّانِي في مستهل تعريفه للتضمين بالمصدر (حصول) فيه دلالة على أن المتكلم لم يقع منه قَصْدٌ لطلب المعنى الثاني، بل إن اللفظ نفسه عند النطق به حصل فيه المعنيان، وكأنه هو الذي أخبر المخاطب بأن هناك معنى آخر في داخله غير معناه الظاهر، وهناك لفتة جيدة أشار إليها بعض

(١) النُّكت في إعجاز القرآن صـ ١٠٣.

(٢) فكرة النظم في تطورها وأهدافها د/ بسيوني عرفة رضوان صـ ٦٨، دار الرسالة ط الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

الباحثين، وهى أن الرُّمَّانِي ذكر في تعريفه للتضمين (حصولُ معنى في الكلام) فالظاهر من كلام الرُّمَّانِي أن التَّضْمِين يكون في التركيب، فالمراد بالكلام – في قوله – الكلمة المفردة، ولعل الرُّمَّانِي استخدم لفظة الكلام؛ لتشمل اللفظة المفردة، وتشمل التركيب[1] وهذا ما أقام عليه الرُّمَّانِي نظريته، فيمثل لذلك بالمَكْسُور والمُنْكَسر، وسَاقِط ومُسْقِط، فكلمة (سَاقِط) يحصل فيها معنى (مُسْقِط) وكذلك (مَكْسُور) و(مُنْكَسر) وبهذا يحصل في الكلمة معنى غير معناها الظاهر من دلالتها المباشرة، وهذا النوع من التَّضْمِين – فيما أرى – قائم على تداعى المعاني المبنى على الاشتقاقات، وهو بعيد عن التَّضْمِين النحوي الذي تقوم هذه الدراسة بالتنقيب عن أسراره.

والثالثة: أنّ تقسيم الرُّمَّانِي للتضمين إلى قسمين كبيرين: قسم مخصوص بكلام البشر، وقسم مخصوص بكلام رب البشر له دلالته ومغزاه، وهو متسق – تماما – مع فكرة تقسيم البلاغة إلى طبقات، وأن القسم الثاني من التَّضْمِين، وهو المدلول عليه بدلالة المفهوم، أو ما سمّاه (دلالة القياس) يدخل في أعلى طبقات البلاغة؛ لاختصاصه بالكلام المعجز.

وقد حرص الرُّمَّانِي على إيضاح هذا اللون من التَّضْمِين، ولكنه لم يقسمه كما فعل في القسم الأول؛ لأن البيان العالي على درجة واحدة من استواء النظم، واستقامة التأليف، وسخاء العبارة، فالتَّضْمِين الواقع في كلام الله تعالى إيجاز كله، وكل آية – في رأيه –لا تخلو من تضمين، وبهذا يتّسع مفهوم التَّضْمِين في فكر الرُّمَّانِي، وتتعدد دلالاته، فهو يشمل الفنون البلاغية كلها، فكل ما يوحي به الكلام وما يستنبط من معناه يندرج تحت هذا الفن.

قياسية التَّضْمِين بين القبول والرفض

إذا كانت قضية التَّضْمِين في الأفعال قد شغلت العلماء والباحثين قديما وحديثا ما بين مؤيد وعارض، فإنه قد استتبع ذلك انقسامهم حول قياسية التَّضْمِين أو عدم قياسيته، فقد نقل ابن هشام في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب أنه غير

(١) من محاضرة للأستاذ الدكتور/ سعيد جمعة بعنوان: (شرح باب التَّضْمِن عند الرُّمَّانِي) في المجلس العلمي لقسم البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية بإيتاي البارود، بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٤م.

قياسي، ثم ذكر أن قوما من المتأخرين جعلوه قياسيا، والحق أنه لا ينقاس[١] وذكر أبو البقاء الكفوي في معجمه عن بعض العلماء أن التَّضْمِين سماعي لا قياسي، وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى[٢]" وذكر الشيخ خالد الأزهري أن النحاة قد اختلفوا في التَّضْمِين، أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثرون على أنه قياسي[٣] ولابن جنى كلام لطيف ينبئ عن توفيق بالغ في تناوله لهذا الباب، وهو قوله: "وجدتُ في اللغة من هذا الفنّ شيئا كثيرا، لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمِع أكثرُهُ لا جميعه لجاء كتابا ضخما"[٤] والذي يظهر لي – باستحضار عبارة ابن جنى – قياسية التَّضْمِين، وسر ترجيحي لهذا الوجه أمران:

الأول: تصريح ابن جنى بشيوع هذه الظاهرة وانتشارها في لغة العرب، وهذا التصريح منه بمثابة وثيقة اعتراف بتأصُّل هذه الظاهرة، وبخاصة إذا صدرت من خبير بأساليب اللغة ذواقة لدقة أدائها.

والثاني: مصادقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة على قياسيته بعد مناقشات ودراسات مستفيضة، قدَّمها أعضاءُ المجمع حتى انتهى في جلسته إلى قياسية التَّضْمِين بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

والثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

والثالث: ملاءمة التَّضْمِين للذوق العربي.

وقد أوصي المجمع ألا يلجأ إلى التَّضْمِين إلا لغرض بلاغي[٥].

وعند النظر إلى هذه الشروط نظرة متعمقة فاحصة نجد أنها قد تؤهل لدراسة لتضمين بيئة خصبة، يستطيع من خلالها أن يأخذ مكانته في الدرس البلاغي، فقد

---

(١) ينظر: طراز المجالس صـ ٢١.

(٢) ينظر: الكليات صـ ٢٦٧.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري بتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ٢٥٣/٤، ط الزهراء للإعلام العربي ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٤) الخصائص ٣١٠/٢.

(٥) ينظر: النحو الوافي ٥٩٤/٢.

وضعت أيدينا على كثير من الضوابط التي تدلنا على إدراك مواطن التَّضْمِين في العربية بعد أن اعتراها الإغفال.

إذ لابد من وجود مناسبة تصحح الربط بين الفعلين: الفعل المذكور، والفعل المُضَمَّن، وإلا كان معيبا غير مقبول، ففي قوله تعالى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا**﴾ [الإنسان: ٦] ضمن يشرب معنى يروي، أو يلتذ؛ ليفيد المعنيين: الشرب مع الري، فالمناسبة بين الفعلين هي الالتذاذ، وهو متحقق في الفعلين على السوا، فأهل الجنة لا يطلبون الشرب للرِيّ، ولا ينشدونه لإطفاء لهيب ظمئهم؛ لأنهم منعّمون، ومن جملة نعيمهم أنهم لا يعتريهم الظمأ؛ فهم ينشدون من الشرب المسرّة وطلب اللذة والاستمتاع.

أما القرينة الدالة على ملاحظة الفعل الآخر المحذوف، فهي كل ما يدلُّ على أن الفعل غير مراد به معناه المباشر فحسب، ولولاها ما عرفنا أن الفعل الملفوظ في معنى آخر ملحوظ، وتأتي على وجوه منها:

١- تضمين الفعل اللازم معنى المتعدي: كما في قولهم: (رَحُبَتْكُمُ الدَّارُ) فالفعل (رَحُبَ) لازم، ولكنه عُدِّيَ إلى المفعول به (الكاف) لتضمنه معنى (وَسِعَتْكُم) ومنه قوله تعالى: ﴿**وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ**﴾ [الكهف: ٢٨] فالفعل ﴿**اصْبِرْ**﴾ في الأصل فعل لازم، ولكنه لما تضمَّن معنى (احْبِسْ) تعدَّى بما يتعدّى به الفعل الملحوظ.

٢- تضمين الفعل المتعدي معنى اللازم: كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ**﴾ [الكهف: ٢٨] فالفعل ﴿**لَا تَعْدُ**﴾ في الأصل متعدٍّ، ولكنه لما تضمن معنى (لا تَنْصرِفْ) اللازم عُدِّيَ بـ (عَنْ).

٣- تضمين الفعل المتعدي لمفعول واحد معنى الفعل المتعدي لمفعولين: كما في قوله تعالى: ﴿**لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ**﴾ [آل عمران: ١١٨] ضمَّن الفعل (أَلَى) بمعنى قصَّرَ أو أبطأ – وهو في الأصل متعدٍّ إلى مفعول واحد – معنى (مَنَعَ) المتعدي إلى مفعولين، بمعنى: لا يمنعونكم خبالا، ومنه قول العرب: (لا آلوك

نصحا، ولا آلوك جهدا) الذي ضُمّن فيه الفعل معنى: لا أمْنَعُكَ، فتعدى إلى مفعولين(١).

٤- تضمين الفعل المتعدي لمفعولين معنى الفعل المتعدي لمفعول واحد: كما جاء في قوله تعالى: ﴿**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ**﴾ [الأحزاب: ٤] فالفعل (جعل) في الأصل يتعدَّى إلى مفعولين، يقال: جعلت فلانًا عُرْضَةً لِكَذا، أي: نَصَبْتُهُ لهُ(٢) ولكن لما ضُمّن الفعل معنى (خَلَقَ) تعدى إلى مفعول واحد، وهو قوله ﴿**قَلْبَيْنِ**﴾ فهو مجرور لفظا منصوب محلا، على أنه مفعول به للفعل ﴿**جَعَلَ**﴾ المضَمّن معنى (خَلَقَ) وكل جعل في القرآن – كما ذكر أبو البقاء الكفوي – فهو بمعنى (خَلَقَ) (٣) فيكون تقدير الأصل – فيما أرى – ما خلق الله قلبين لرجل في جوفه، والله أعلم بمراده.

٥- تعلق المفعول أو الظرف بالفعل المذكور: كما في قوله تعالى: ﴿**فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ**﴾ [البقرة: ٢٥٩] فقوله: ﴿ **مِائَةَ عَامٍ**﴾ ظرف لقوله: ﴿**فَأَمَاتَهُ**﴾ لتضمنه معنى (ألبثه) وحينئذ يكون المعنى: فأماته الله مائة عام مماتا، إذ المتبادر إلى الذهن كما يقول ابن هشام: "انتصاب ﴿**مِائَةَ**﴾ بـ ﴿**أَمَاتَهُ**﴾ وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتةَ سلبُ الحياة، وهي لا تَمْتدُّ، والصواب أن يُضَمَّنَ ﴿**أَمَاتَهُ**﴾ معنى (ألبثه) فأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتَّضْمِين"(٤).

وأما الشرط الثالث الذي اشترطه مجمع اللغة العربية لقبول التَّضْمِين، وهو ملاءمته للذوق العربي، وتحقق الغرض البلاغي من وراء استعمال لفظ مذكور في معنى متروك مدلولا عليه بالحرف الذي من شأنه أن يتعدى به، فتؤدى الكلمة – حينئذ– مؤدى كلمتين، وإلا لما كان للتضمين كبير فائدة "فالتَّضْمِين يجعل من اللفظ

---

(١) مغنى اللبيب ٢/٥٢٥.

(٢) ينظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف تأليف/ موسى بن محمد المليانى الأحمدي صـ٣٥، دار العلم للملايين، ط الثانية ١٩٨٣م.

(٣) ينظر: الكليات ٢/١٣٥.

(٤) مغنى اللبيب ٢/٥٣٠.

رعشات بيان من نور المادة اللغوية، كأنه ينبوع يتدفق، أو جدول ماء يترقرق؛ ليبدع معاني جديدة، ويخلع على اللفظ أثوابا بهيجة"(١).

التَّضْمِين بين الحقيقة والمجاز

حاول العلماء الذين تعرضوا لظاهرة التَّضْمِين في النظم العربي أن يضعوا ضوابط لتحديد العلاقة بين المعنيين، المعنى الملفوظ والمعنى الملحوظ من ناحية، وبين المعنى الملحوظ ومتعلقه من ناحية أخرى، فاشتجرت الآراء وتداخلت طرائق تحرير تلك العلاقة بين قائل بالمجاز في اللفظ المُضمّن، ومائل إلى الحقيقة، وذاهب إلى التوسط بينهما، وانطلاقا من تلك الرؤية في تحديد هذه العلاقة وتقريرها يمكننا عرض ما ذهب إليه أهل العلم من أقوال، وهي:

القول الأول: أن التَّضْمِين من باب المجاز اللغوي، وهذا القول مأخوذ – فيما هو ظاهر – من كلام ابن جنى "أن العربَ قد تتَّسعُ، فتُوقِعُ أحَدَ الحرفينِ موقعَ صَاحبهِ إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جِيءَ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"(٢) وقد بينت قبل ذلك خطأ هذا الفهم عن ابن جنى، وأن القول بمجازية اللفظ المضمن لا يعتد به عن البلاغيين؛ لأن المراد من المجاز هو اللفظ المجازي فقط، أما في التَّضْمِين فالمعنيان مرادان على السواء.

القول الثاني: أن التَّضْمِين من باب الحقيقة المحضة، ليس مجازا وليس جمعا بين الحقيقة والمجاز؛ فالفعل مستعمل في معناه الحقيقي فقط، لم يشرب معنى غيره، والمعنى الآخر يُراد بلفظ محذوف، يدلّ عليه ذكر ما هو من متعلقاته، ويجعل أحدهما قيدا في الآخر، ويعزى هذا الرأي إلى سعد الدين التفتازاني، وارتضاه السيد الشريف، ونقله أبو البقاء الكفوي، يقول السعد: "فإن قلت: إذا كان اللفظ مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز، وإن كان مستعملا في أحدهما فلم يقصد به الآخر، فلا تضمين، قلت: هو مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف، يدل عليه ذِكْرُ ما هو من متعلقاته"(٣).

---

(١) التَّضْمِن النحوي في القرآن الكريم ٢٠/١، ومن أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم صـ٤٤

(٢) الخصائص ٣٠٨/٢.

(٣) حاشية السيد الشريف على تفسير الكشاف ١٢٦/١، وينظر: معجم الكليات صـ ٢٦٦،

وهذا المذهب – كما ذهب أستاذنا الدكتور/ محمود توفيق – "يجعل التَّضْمِين من قبيل الإضمار، فلا يكون من الجمع المختلف فيه بسبيل، ذلك أن التَّضْمِين فيه قائم على تقدير عامل دال على معنى آخر مع بقاء المذكور على معناه الحقيقي، فالمعنيان مرادان معا، بيد أن لكل منهما لفظا خاصا مخالفا للآخر، ولم يحدث أي تحول دلالي في اللفظ المذكور"[١].

القول الثالث: أن في التَّضْمِين جمعا بين الحقيقة والمجاز؛ لدلالة الفعل المذكور على معناه بنفسه، وعلى المعنى المحذوف بالقرينة، جريا على طريقة الأصوليين الذين لا يشترطون في القرينة أن تكون مانعة من المعنى الأصلي، وهذا الرأي ذكره الشيخ يس في حاشيته[٢].

القول الرابع: أن المعنيين مرادان من اللفظ المذكور على طريق الكناية، إذ يراد باللفظ معناه الأصلي، ليتوصل بفهمه إلى ما هو المقصود الحقيقي، فلا حاجة إلى تقدير المعنى الحقيقي إلا لتصوير المعنى المراد وإبرازه[٣] وهذا الرأي مردود؛ لاختلاف حقيقة الكناية عن حقيقة التَّضْمِين، فالكناية قائمة على جواز إرادة المعنى الحقيقي، والمعنيان فيها ليسا على درجة سواء، أما التَّضْمِين فالمعنيان فيه مرادان وعلى درجة سواء، مما يمنع إدراج أحدهما في الآخر.

القول الخامس: أن التَّضْمِين من مستتبعات التراكيب، ليس من باب الكناية أو الإضمار، بل هو حقيقة محضة قُصِدَ مع معناها الحقيقي معنى آخر يناسبه في الإرادة، فاللفظ مستعمل في معناه الأصلي، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه ويتبعه، من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يقدر له لفظ آخر[٤].

---

(١) إشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز في ضوء البيان القرآني، د/ محمود توفيق محمد سعد، صـ ٥٥ مطبعة الأمانة، ط الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

(٢) ينظر: حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح ٤/٢، ط الحلبي،

(٣) ينظر: حاشية السيد على الكشاف١٢٧/١، وطراز المجالس صـ ٢٧.

(٤) ينظر: حاشية يس على التصريح ٦/٢، وحاشية السيد على الكشاف١٢٧/١، وطراز المجالس صـ ٢٧، ومن أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم صـ ٤٥.

والمـأخوذ علـى هـذا القـول "أن التَّضْـمِين فيـه قرينـة لفظيـة تـدل علـى المعنـى المضمن، ولولاها لم يكن مرادا أصـلا، بخـلاف مستتبعات التراكيب كالتعريض الذي يوحى به الكلام ويومئ إليه من غير أن يكون هناك ألفاظ دالة"(١).

القول السادس: التَّضْمِين يراد فيه المعنيان على طريق عموم المجاز "والمراد بعموم المجاز هو: استعمال اللفظ في معنى كلى يكون المعنى الحقيقي للفظ فردا من أفراده ... والحقيقة أن هذا القول بعيد عن الواقع؛ لعدم تأتيه في كل شواهد التَّضْمِين، إذ يبعد كل البعد أن يوجد في كل صورة تضمين معنى يعم المعنى الأصلي، والمعنى المضمن يتعدى اللفظ باعتباره بنفسه، أو بحرف لم يكن يتعدى به من قبل"(٢).

القول السابع: أن دلالة التَّضْمِين غير حقيقية، ولا تجوّز في اللفظ المذكور، وإنما التجوّز في إفضائه إلى المعمول، وفى النسبة غير التامة(٣) وهو على هذا يكون أشبه بالاستعارة التخييلية التي هي قرينة المكنية، وهذا القول غير مسلّم به؛ لأن التَّضْمِين قائم على أساس أن الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين على السواء.

القول الثامن: التَّضْمِين هو إرادة معنيين من لفظ واحد، وعلى وجه يكون كل معنى منهما بعض المراد، وهذا القول اختيار ابن كمال باشا، وهو يخالف الكناية بأن أحد المعنيين في الكناية هو تمام المراد، بينما الفعل الآخر وسيلة إليه لا يكون مقصودا أصالة(٤) فكلٌ واحد من المعنيين – على هذا المذهب – مرادٌ قصدا، ولكنها إرادة على غير استقلال.

والذي أراه أن المعنيين مرادان على سبيل الحقيقة على درجة سواء، يدل لفظ الفعل على أحدهما، وتدل القرينة على معنى الفعل الآخر، وأنّ الذي دفع العلماء إلى تحرير العلاقة بين المعنيين وجود كلمة (إشراب) في تعريف التضمين، حيث دلت هذه الكلمة أن أحدهما أصلٌ والآخر فرع، ولهذا ينبغي أن يقال: التضمين هو استعمال اللفظ في معناه، ومعنى لفظ آخر فيعطى حكمه(٥).

---

(١) من أسرار التَّضْمِن في القرآن الكريم، صـ ٦١.

(٢) ينظر: حاشية الإنبابي ص ٢٠٨، ومن أسرار التَّضْمِن في القرآن الكريم، صـ ٦٥،٦٦.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٥٧٧/٢، وإشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز صـ٥٨.

(٤) ينظر: النحو الوافي ٥٧٨/٢، وإشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز صـ٦٠.

(٥) ينظر: إشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز صـ٦٣.

المبحث الثاني

من دلالات التَّضْمِين وأسراره البلاغية في البيان النبوي

بعد الذي قدمته في الفصل الأول من دراسة نظرية، جلّت فنّ التَّضْمِين وأبرزت دوره وأهميته في الدرس البلاغي، فإني ألتجئُ إلى البيان النبوي لأحاول – ما وسعتني المحاولة – من خلال نظمه الشريف أن أُبيّن خصائص هذا الفن، وأكشف عن دوره في أداء المعنى واستقامته، وذلك بتأمل السياق الذي نسجت فيه الكلمة المُضَمَّنة فتجلت بفيض نورها الزاهر على المعنى، وحقّقَت مالا يحققه غيرها مما لو ذهبنا إلى القول فيه بغير التَّضْمِين.

يمثل التَّضْمِين سمة أسلوبية في البيان النبوي، بما تحمله الكلمة المُضَمَّنة من إشراقات يفوح شذا عبيرها في السياق كله، نتيجة تفاعل المعنيين في لفظ واحد، مما يحقق الإيجاز المنوط بالعبارة بالإضافة إلى عنصر التشويق المكتسب من احتجاب المعنى وستره بغشاءٍ رقيقٍ سرعان ما يزول مع إعمال الفكر، وتقليب النظر، وتحريك الخاطر، وقد ذكر الإمام عبد القاهر "أن الشيء إذا نيل بعد الطَّلب له، أو الاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نَيْلُه أحلَى، وبالمزيَّة أولى، فكان موقعه من النفس أجلّ وألطف، وكانت به أضَنَّ وأشْغَف"(١) وسنعرض فيما يلى عشرة شواهد من البيان النبوي، نستظهر فيها مقامات التَّضْمِين، ونجلى قيمته وأثره في الأسلوب مستمدين من الله العون والسداد.

أولا– دلالة التَّضْمِين في مقام الطهارة

عن أبي هريرة – ﷺ–: أن رسول الله –ﷺ– قال: "**إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا**" وفى رواية لمسلم: "أُولاهُنَّ بالترابِ"(٢).

فهذا الحديث النبوي الشريف من الأحاديث التي ترغّب المسلم في الطهارة، وتدعوه إلى النظافة وتحري ما ينصلح به أمر دينه ودنياه، وقد جاء النظم الشريف

---

(١) أسرار البلاغة بتعليق الشيخ/ محمود محمد شاكر، صـ ١٣٩ دار المدني بجدة، ط الأولى١٤١٢هـ ١٩٩١م.

(٢) رواه البخاري برقم: ١٧٣، في كتاب: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، ورواه مسلم برقم: ٢٧٩، في كتاب: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، واللفظ للبخاري.

في صورة الشرط والجزاء، فالجملة الواقعة صدرا استلزمت ما وراءها من ترتب غسل الإناء على ولوغ الكلب فيه، واستعملت هنا (إذا) الشرطية لدلالتها على تحقق وقوع شرطها، وجاء الجواب (فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا) مقترنا بالفاء تأكيدا لمضمون جملة الشرط، وتقوية لمعناها لدى المخاطب.

والتعبير بالشرط في صدر الحديث الشريف فيه تشويقٌ إلى معرفة الجواب المترتب عليه، فالمخاطب يتلهف إلى معرفة الجواب، وينتظر الحكم الذي سيحكم به النبي –ﷺ– على هذا الشرط، ماذا إذا شرب الكلب من الإناء؟ فيأتي الجواب: (فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا) فيقع في نفس المخاطب ويقر بوجدانه، فمراد النبي –ﷺ– بهذا التشويق الذي تم عن طريق الشرط أن تقر المعاني بالوجدان فيشتد الحرص على امتثالها وإجابتها(١).

ومن بديع النظم النبوي وبلاغته في هذا الحديث الشريف أن جاء الفعل الماضي (شَرِبَ) متضمنًا معنى (وَلَغَ) والوَلَغُ هو: شرب السباع بألسنتها، يقال: وَلَغَ الكلبُ في الإناء يَلَغُ وُلُوغًا، أي: شرب فيه بأطراف لسانه، أو أدخل لسانه فيه فحرّكه، وأكثر ما يكون الوُلُوغُ في السِّباع(٢) والفعل (شَرِبَ) لا يتعدى بحرف الجر (فِي) وإنما يتعدى بـ (مِنْ) يقال: شرب من الحوض، فاستعمال حرف الجر (في) قرينة على تضمين (شَرِبَ) معنى (وَلَغَ) لإفادة تحقق المعنيين: الشُّرب والوُلُوغ، ولا يصح أن يكون حرف الجر (فِي) هنا بمعنى (مِنْ) لأنه ليس ظرفا للشرب، وإنما هو ظرفٌ لِوُلُوغِ الكلبِ في الإناء، فالفعلان المذكور (شَرِبَ) والمضمن (وَلَغَ) الذي دُلَّ عليه بـ (فِي) مرادان؛ لتصوير أثر شرب الكلب من الإناء، ولا يغنى أحدهما عن الآخر.

وكان من الممكن أن يقوم أحدهما مقام الآخر، وكلاهما من الألفاظ النبوية، كما ورد عن عبد الله بن مغفّل، عن النّبيّ –ﷺ– أنّه قال: "إذا وَلَغَ الكلبُ في الإناء، فاغسلوه سبع مرّاتٍ وعَفِّرُوهُ الثّامنة بالتراب"(٣) وورد عنه أيضا أنه –ﷺ– نهى عن أن نشربَ الماء منبطحين على الأرض منكبين عليه ببطوننا كما يفعل الحيوان،

(١) ينظر: التشويق في الحديث النبوي طرقه وأغراضه د/ بسيوني عبد الفتاح فيود صـ٨٨،٨٩، مطبعة الحسين الإسلامية ، ط الأولي ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

(٢) ينظر: لسان العرب، ومعجم الأفعال المتعدية بحرف، مادة: و ل غ.

(٣) رواه مسلم من غير طريق الحسن البصري برقم: ٢٨٠، من حديث ابن المغفل.

فقال: "لَا يَلِغْ أَحَدُكُمْ كَمَا يَلِغُ الْكَلْبُ، ولا يَشْرَبْ باليَدِ الواحدةِ كما يَشْرَبُ القومُ الذين سَخِطَ اللهُ عليهم"(١) فهاتان الروايتان أفادتا اقتصار النبي -ﷺ- على التعبير بالولوغ، وهو ما يفعله الكلب من إدخال فمه في الإناء أو لَحْسِه، ولو كان التعبير في هذا السياق بالولوغ لانحصر في هذا الفعل دون أن يتعداه إلى غيره.

والتعبير بفعل الشرب صريحًا في هذه الرواية وتضمُّنه معنى (الولوغ) يشير إلى التوسع في الفعل نفسه، ووجوب غسل الإناء سبع مرات إيما كان هذا الشرب الحالّ فيه، سواء مدَّ الكلب لسانه وتمكن من شربه، أو كان ذلك بطرف لسانه، أو كان بمجرد تحريك لسانه في الإناء بلحس أو غيره، سواء شَرِبَ أو لم يشرب، فيَنْجُسُ الماءُ بمجرد مماسَّتِهِ إياه، ولو كان التعبير بالولوغ لاقتضى قصر الحكم عليه فحسب، ولهذا لما سُئِلَ الإمام الشافعي عن الكلبِ يَلِغُ في الماء لا يكون فيه قُلَّتَان(٢) أو اللَّبَنِ أو المَرَقِ، قال: يُهْرَاقُ الماءُ واللَّبنُ والمَرَقُ، ولا يُنْتَفَعُ به، ويُغْسلُ الإناءُ سبْعَ مرَّات، وما مَسَّ ذلك الماءُ واللَّبنُ من ثوْبٍ وجب غسله لأنه نَجِسٌ(٣).

كما أن في هذا التوجيه النبوي الكريم قرائن تدل على المعنى المضمن في الفعل، وتؤيد القول فيه بالتَّضْمِين، منها: أن هذه الصيغة وردت في مقام تغليظ النجاسة الناتجة عن أثر لُعَابِ الكلب، والإرشاد إلى كيفية تطهيرها، وهناك رواية لمسلم تعضِّدُ من تغليظ هذه النجاسة، وهي قوله: "فَلْيُرِقْهُ"(٤) إذ لو كان طاهرا ما أمر النبي -ﷺ- بإراقته، وقد دلَّ العلم الحديث على انتشار الفيروسات وتكاثر الأمراض الناتجة عن أثر لعاب الكلب في الإناء بشربٍ أو مسٍّ، وأنه لا يمحوها إلا تكرار غسله سبع مرات إحداهن بالتراب، وفي رواية أخرى: "أُخراهن بالتراب" بدون تعيين على اعتبار أن التراب كالماء في طهارته فيكفى استعماله في إحدى المرات السبع

---

(١) رواه ابن ماجة في سننه ١٥٨/٢٠، باب الشرب بالأكف والكرع.

(٢) القلتان: جرتان من قلال هجر اسم لناحية بالبحرين، تعمل القلال وتصدرها للمدينة فعمل أهل المدينة مثلها، وهما بمقدار أربعمائة وستة وأربعين رطلا مصريا، وثلاثة أرباع الرطل خمس قرب حجازية، ينظر: سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام للصنعاني، بتحقيق/ محمد صبحى حسن حلاق ١١٧/١، دار ابن الجوزي، ط الأولى ١٤١٨هـ.

(٣) ينظر: الأم للإمام الشافعي بتعليق/ محمود مطرحي ٤٢٨/٧، ط دار الكتب العلمية.

(٤) في صحيحه ٢٣٤/١، برقم ٢٧٩./٨٩

"وورود هذه الحقيقة العلمية على لسان نبي أمّي في أمة كانت غالبيتها الساحقة من الأميين مما يشهد له بالنبوة والرسالة"(١).

وسياق الحديث يتظاهر على التشدد في تغليظ النجاسة المنبعثة من أثر لعاب الكلب قلَّت أو كثرت؛ ولهذا تعاقبت وسائل الأداء على تحقيق هذا الغرض بدءا من إيثار (إذا) واستعمالها في الشرط المقطوع بوقوعه، دون استعمال (إنْ) وما تفيده من ندرة الوقوع، وذلك أبلغ في تأكيد ربط الجزاء بالسبب، ثم استعمال الفعل (شرب) بصيغة الماضي متضمّنًا معنى (ولغ) وما أضفاه من إشعارٍ بتحقق وقوعه في المستقبل، فالفعل المتيقن الحدوث يكون كالذي حدث فعلا، وكأن هذا الشرب قد وقع في الماضي، ثم تأتي المقابلة بين المعاني في التعبير بين الشرط (شُرْبِ الكلب من الإناء) وجوابه (غسل الإناء سبع مرات) وما تحققه من توازن في الأسلوب، وإحداث مفارقة عجيبة بين الحدث وطريقة معالجته.

والقول بإفادة المعنى الثاني (الولوغ) عن طريق التَّضْمِين حقَّقَ الإيجاز المنوط بالعبارة، بالإضافة عن إحكام صياغتها، ولو جعلنا (الشرب) مجازا عن (الولوغ) – كما هو مفهوم من ظاهر كلام ابن جنى – كان المعنى المجازي هو المراد وحده، أما المعنى الأصلي للفعل (شَرِبَ) فتمتنع إرادته في المجاز؛ لأن القرينة تمنع من إرادته، أما لو ذهبنا إلى القول بأن: ذلك من قبيل الجمع بين الحقيقة والمجاز لإفادة المعنيين – على اعتبار إجازته – إلا أن ذلك لا يفيد ترابط المعنيين كما في التَّضْمِين، ولو قلنا: إن (الشُّرْبَ) كناية عن (الوُلُوغِ) لضعف شأن المعنى المكنى به، وهو(الشُّرْبُ) لأنه حينئذ يكون وسيلة للمعنى المكنى عنه، ولو قلنا: إن العبارة تستتبع معنى يفهم عند ذكرها، وهو (الوُلُوغُ) لكان المعنى المستتبع هو المراد وحده، مما يلجئنا إلى القول بالتَّضْمِين.

(١) الإعجاز العلمي في السنة النبوية د/ زغلول النجار ١/١٣٠، نهضة مصر، ط السابعة أبريل ٢٠٠٤م.

ثانيا- دلالة التَّضْمِين في مقام الإبراد بالصلاة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - ﷺ - ونَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُما حَدَّثَاهُ عَنْ رَسولِ اللهِ -ﷺ-: أَنَّه قَالَ: "**إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**"(١).

في هذا الحديث الشريف يَبْرُزُ لنا جانبٌ من حُبّ النبي -ﷺ- لأمته، ورحمته بها وشفقته عليها، فمن دلائل هذه الرحمة أن رخّصَ لأمته تأخير الصلاة عند اشتداد الحر حتى تزول المشقة تخفيفا عليهم ورحمة بهم، وقد استخدم النبي -ﷺ- في ذلك صيغة الأمر المباشر الوارد في أسلوب الشرط تشويقا إلى معرفة الجواب المترتب عليه "إذ يتطلع المخاطب عند سماع الشرط إلى معرفة جوابه، ويظل مترقبا له حتى يقف عليه فيتمكن في ذهنه، وتقوى رغبته، ويشتد حرصه على الامتثال والإجابة"(٢).

وفي قوله -ﷺ-: (فَأَبْرِدُوا عن الصّلاة)(٣) ضمّن الفعل (أَبْرِدُوا) معنى (أخِّرُوا) فعدّاه بـ (عَنْ) والفعل (بَرَدَ) ومثله أبْرَدَ يتعدى بـ (على) يقال: بَرَد الحقُّ عليه بردًا: بمعنى وَجَبَ ولَزِمَ، ونظيره في نظم القرآن قوله تعالى: ﴿**قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ**﴾ [الأنبياء: ٦٩] ويتعدّى بـ (على) يقال: بَرَدَ علينا الليْلُ، أي:

---

(١) رواه البخاري برقم: (٥١٠) في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، من حديث عبد الله بن عمر، وأبي هريرة -ﷺ- واللفظ له، ومسلم (٦١٥/ ١٨٠ - ١٨٣) في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر، وأبو داود (٤٠٢)، كتاب: الصلاة، باب: في وقت صلاة الظهر، والنسائي (٥٠٠) في كتاب: المواقيت، باب: الإبراد بالظهر إذا اشتد الحر، والترمذي (١٥٧) في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر، وابن ماجه (٦٧٧، ٦٧٨) في كتاب: الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، من حديث أبي هريرة - ﷺ-.

(٢) التشويق في الحديث النبوي طرقه وأغراضه صـ ٨٨.

(٣) استدل أهل العلم على أن المراد بالوقت الذي أمر النبي -ﷺ- تأخير الصلاة فيه هو صلاة الظهر بما ورد عن أبي هريرة - ﷺ - "أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم" وذكر ابن حجر أن المصنف قدم باب الإبراد على باب وقت الظهر؛ لأن لفظ الإبراد يستلزم أن يكون بعد الزوال لا قبله، إذ وقت الإبراد هو ما إذا انحطت قوة الوهج من حر الظهيرة، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر، ينظر: فتح الباري ١٥/٢.

أصابنا بَرْدُه، ويتعدّى بـ (إلى) يقال: أبْردَ إليه البريدَ، أي: أرسله، ويتعدّى بـ (اللام) يقال: أبْرَدَ لَهُ، أي: سقاه باردا، ويتعدّى بـ (الباء) يقال: أبْرَدَ بصلاة الظُّهر، أي: صَلّاها عند انكسار وهج الحرّ في أول وقتها(١).

فالإبرادُ بالصّلاة هو تأخيرُها عن أوّلِ وَقْتِها، ويكون عند اشتدادِ الحَرِّ وقت صلاة الظهر، يقول ابن منظور – فيما نقله عن ابن الأثير– الإبْرادُ انكسارُ الوَهَجِ والحَرِّ، وهو من الإبْرَادِ بمعنى الدُّخُولِ في البَرد، وقيل: معناه صلُّوها في أوّل وقتها في بَرَدِ النَّهارِ، وهو أوّلُهُ، وأبْرد القوم: دخلوا في آخر النَّهار، وقولهم: أبْرِدُوا عنكم من الظَّهيرة، أي: لا تسيروا حتى يَنْكسِر حرُّها(٢).

وللعلماء في توجيه تعدّى الفعل (أَبْرِدُوا) بحرف الجر (عن) عدة أراء، هي:

١– أن (عن) بمعنى الباء، فقوله: (فَأَبْرِدُوا عن الصّلاة) أي: بالصلاة، كما قيل: رميت عن القوس، أي: رميت بها، كما جاءت (الباء) بمعنى (عن) في قوله تعالى: ﴿**فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا**﴾ [الفرقان: ٥٩] أي: عنه.

٢– أن (عن) زائدةَ، والمعنى: (فَأَبْرِدُوا الصّلاة) كما يَقال: أبرد الرجل كذا، إذا فعله في بَرد النهار.

٣– أن الفعل ضُمِّنَ معنى فعلٍ آخر، تقديره: أخِّرُوا(٣).

والقول بتداخل الحروف وتعاور معانيها ونيابة بعضها عن بعض لا يعدو أن يكون مخرجا لتعدى الفعل إلى مالا ينبغي التعدي به، فضلا عن كونه لا يقدم مغزى، أو سرا بلاغيا لهذا التّعدي؛ لأنه لا يستجيب لخصائص النظم ولا يعنى بإبراز مقاصد الكلام ومراميه، أما القول بزيادة الحروف فهو أبعد ما يكون عن

(١) ينظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف، مادة: ب ر د.

(٢) ينظر: لسان العرب، مادة: ب ر د.

(٣) ينظر: فتح الباري ٢/ ١١٧، وعون المعبود شرح سنن أبى داود للعلامة أبى الطيب محمد العظيم آبادى، بتحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان ٢٦٣/٢، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط الثانية ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

مفهوم البيان، وأقرب إلى الإبهام، وقد أبطله العلماء بأدلة دامغة[1] وأما القول بتأوّل الفعل وتضمينه معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور فهو الذى ينسجم مع خصائص النظم وسياق الكلام.

فالفعلان: المذكور (أَبْرِدُوا) والمضمن (أَخِّرُوا) الذي دلّ عليه حرف الجر (عن) مرادان؛ لتصوير حال المسلمين وما يكتنفهم من مشقة في أداء صلاتهم وقت اشتداد الحَرّ، والمعنى: أخروا الصلاة عن وقت الهاجرة إلى أن يبرد الوقت؛ دفعًا للمشقة ورحمةً بالمسلمين وحرصًا على سلامتهم وأمنهم، كما أن ذلك يتيح من فرصة الخشوع والطمأنينة المطلوبة في الصلاة بوجه عام.

كما تتجلى بلاغة التعبير بحرف المجاوزة (عَنْ) الدال على حِلّ الأمر وجوازه، وعدم وجود نوع من الإثم أو المؤاخذة أو الذنب على مَنْ يفعله، وكأني برسول الله –ﷺ– يرسم به صورة للتجاوز وعدم الإسراع إلى أداء الصلاة في هذه الظروف القاسية، والخلود إلى الظل أو النوم من غير تأنيب للضمير أو لوم للنفس أو شعور بالتقصير، وهذه المعاني كلها تتسق مع الرحمة التي فطر عليها، والتي جاء بها، والتي تبدو في جميع تشريعات دين الإسلام وأحكامه.

وبنظرة متأنية في سياق الحديث الشريف وسبب وروده يتجلى لنا المقتضى الذي دعا تضمين (أَبْرِدُوا) معنى (أَخِّرُوا) فقد أخرج الإمام أحمد عن المغيرة بن شعبة، قال: كنّا نصلى مع النبي –ﷺ– صلاة الظهر بالهاجرة، فقال لنا رسول الله –ﷺ–: وذكر الحديث[2] فالصحابة –ﷺ– كانوا قد شكوا إلى النبي –ﷺ– اشتداد الحر وقت الظهيرة ولم يستجب لهم؛ لتأخر نزول الوحي عليه، يؤيد ذلك ما رواه مسلمٌ عن خبَّاب بن الأرتّ: "شَكَوْنَا إلى رَسُولِ اللهِ –ﷺ– حَرَّ الرَّمْضاءِ، فَلَمْ يَشْكُنَا"[3] أي: لم يزل شكوانا، فنسخ حديث (فَأَبْرِدُوا عن الصّلاة) ما رواه مسلم،

---

(١) ينظر: زيادة الحرف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى، للباحثة/ هيفاء عثمان فدا، بإشراف شيخنا الأستاذ الدكتور/ محمد أبو موسى ١٤٠٦هـ١٩٩٦م.

(٢) ينظر: البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، تأليف ابن حمزة الدمشقي، بتحقيق د/ حسين عبد المجيد هاشم ٥٥/١، ط دار التراث العربي للطباعة والنشر (بدون).

(٣) ينظر: شرح النووي لصحيح مسلم ١١٧/٥، ١١٨.

ويحتمل أن يكون الصحابة –ﷺ– قد أرادوا تأخير الصلاة عن وقت الإبْرَاد فلم يُزِلْ النبي –ﷺ– شكواهم.

والأمر – هنا– ليس على سبيل الإلزام؛ لأن المأمور به ليس واجبا، وإنما أراد النبي –ﷺ– من خلاله أن يوجه نصحه لأصحابه، ويرشدهم إلى ما فيه صلاح أمر دينهم ودنياهم انطلاقا من رحمته بهم وشفقته عليهم، ونقل ابن حجر عن بعض أهل العلم أن الأمر بالإبراد أمر استحباب، وقيل أمر إرشاد، وقيل: بل هو للوجوب كما حكى عن القاضي عياض وغيره، ولكن جمهور أهل العلم على استحباب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج(١).

ثالثا– دلالة التَّضْمِين في مقام التخفيف في الصلاة

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ –ﷺ– قَالَ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ– مِنْ فَرَسٍ فَخُدِشَ – أَوْ فَجُحِشَ – شِقُّهُ الأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُودُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا قُعُودًا، وَقَالَ: "**إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ**"(٢).

الإسلام هو دينُ السّماحة واليسر، فلا يكلّف الإنسانَ فوق طاقته، ولا يرهقه بما يتجاوز حدود قدرته، وفى هذا الحديث الشريف يقدم لنا النبي –ﷺ– أنموذجا عمليا ليسر الإسلام في أداء الفرائض من خلال أخذه بالرخصة التي سنّها الإسلام، فصلى–ﷺ– قاعدا، ثم انتقل من التنبيه الفعلي والتطبيق العملي إلى التنبيه القولي

---

(١) ينظر: فتح الباري ١٦/٢.

(٢) رواه الإمام البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد ٥٨٤/٢، برقم: ١١١٤، وأخرجه مسلم في الصلاة باب ائتمام المأموم بالإمام برقم: ٤١٤، قد ورد في سبب ورود هذا الحديث أن عائشة رضى الله عنها قالت: اشتكى رسول الله –ﷺ– فدخل عليه ناس من الصحابة يعودونه فصلى بهم جالسا فجعلوا يصلون قياما، فأشار إليهم أن اجلسوا فجلسوا فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام... فذكر الحديث. وأخرج البخاري عن أنس بن مالك –ﷺ– أن رسول الله –ﷺ– ركب فرسا فجحش شقه الأيمن، قال أنس: فصلى لنا يومئذ صلاة من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه قعودا، ثم قال لما سلم: إنما جعل الإمام... فذكر الحديث. ينظر: البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف١١٤/٢.

فامتزجت النصيحة لدى الصحابة بما شاهدوه منه –ﷺ– في أمر صلاته، فوقعت موقعها من القبول والامتثال.

ولننظر فيما ألقاه النبي –ﷺ– إليهم بعد هذا التطبيق العملي لشعائر الدين فنجده من الأمور المهمة التي ينبغي التنبيه لها في الصلاة، وهو وجوب متابعة الإمام، فما جُعِل الإمام إماما إلا ليُقْتدَى بفعله وقوله، ولا يُسْبق بشيء من ذلك، حتى أنه –ﷺ– في حديث آخر صوَّر رأسَ من يسابق الإمام برفعها قبله في ركوع أو سجود بصورة رأس الحمار في بلادته وقلة فهمه، حيث قال –ﷺ– فيما رُوِىَ عن أبي هُرَيْرَةَ –ﷺ–: "أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟"[1] والحديث فيه من الوعيد والتوبيخ والإنكار المستفاد من الاستفهام ما ينفر من هذا العمل، ويصوره بصورة بشعة كريهة.

والشاهد قوله –ﷺ–: "وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ" حيث ضمّن الفعل (سمع) معنى (استجاب) فتعدّى تعديته بحرف (اللام) وفعل السّمْع – كما ذكرت معاجم اللغة – يتعدى بنفسه تارة، كما تقول: سَمِعَ الشيء سمعًا وسماعًا، ويتعدى بـ (اللام) و(عن) و(إلى) تارة أخرى، كقولك: سَمِعْت له، وعنه، وإليه، بمعنى: أصْغَيتُ[2] ويتعدى بـ (الباء) و(من) و(في) تارة ثالثة، كقولك: سَمِعْتُ به، ومنه، وذَهبَ سَمْعُهُ في النّاس، أي: صِيتُهُ[3].

وقد اشتهر – في فصيح اللغة – توارد الحرفين (اللام) و (إلى) على فعل السمع مما دفع بعض العلماء إلى القول بتداخل معنى الحرفين، ونيابة بعضهما عن بعض، فالسيوطي حين تعرض للشاهد الذى معنا، وهو قول المصلى: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، جعل التأويل في الحرف، فأول (اللام) بمعنى (إلى) أي: استمع إليه، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿**كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى**﴾ [الرعد: ٢][4] وجوَّزه الألوسي – فيما نقله

---

(١) رواه الإمام مسلم في باب النهى عن سبق الإمام بركوع أو سجود ١/٣٢٠.

(٢) فرقٌ بين الإصغاء والسماع، فالأول يكون بقصد وتعمد، والثاني يكون بقصد وبدونه.

(٣) ينظر: لسان العرب، ومعجم الأفعال المتعدية بحرف، مادة: س م ع.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي بتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ٤/٢٠٢، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

عن بعض أهل العلم – حين تعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا**﴾ [الأعراف: ٢٠٤] (١).

وتبني القول بتداخل حروف الجر، وتعاور معانيها، وتبادل مواضعها – كما ذكرنا – لا يفي بإبراز مقاصد النظم وتفهم مراميه، فلو كان الحرف بمعنى آخر فلماذا لم يعبر بالحرف الأصلي في هذا المعنى؟.

هناك معانٍ يكتسبها الفعل من اتصاله بحرف التعدية، فالفعل (سمع) حين عُدّي بـ (اللام) في قول المصلي: سمع الله لمن حمده، إنما دلّ على سماع مقرون بقبول وإجابة، فمن تضرع إلى الله بقبول الاستجابة سمع الله دعاءه ثم استجابه فحقق له ما يريد، ومن ثمّ كان النبيُّ –ﷺ– يتعوذ من عدم استجابة الدعاء فيقول: "اللهُمّ إني أعُوذُ بِكَ مِنْ قَولٍ لا يُسْمَع"(٢) أي: لا يُعْتدُّ به، ولا يُسْتَجابُ له، فكأنه في حكم غير المسموع، يقول الإمام الخطابي "وقوله سمع الله لمن حمده معناه: استجاب الله دعاء من حمده، وهذا من الإمام دعاء للمأموم، وإشارة إلى قوله: ربنا لك الحمد، فانتظمت الدعوتان إحداهما بالأخرى"(٣) فالدعاء إلى الله بالقبول لم يكن سماعا فحسب، وإنما كان سماعا مشرّبًا بالاستجابة المنوطة بالدعاء، فتضمين الفعل (سمع) معنى (استجاب) يشير إلى هذه المعاني بعبارة موجزة محكمة، ومن ثمّ كان التَّضْمِين في الحديث الشريف ضرورة بيانية استدعاها المقام وتطلبها السياق.

وبنظرة عجلى في هذه الجملة نجد أن التَّضْمِين اتسق مع نظمها؛ ليصور كامل الاستكانة والخضوع المطلق لتحقيق قبول الحمد من جميع الخلائق، فأقيم نظمها على نحو يبرز هذا المعنى ويصوره، بدءا من التعبير بالجملة الخبرية التي قصد منها "إظهار الخضوع والتذلل لله تعالى، وإبراز مدى الرغبة في تحقيق قبول الحمد، ولذا عبّر بلفظ الجلالة؛ لاستحضار عظمته وهيبته، وأن إجابة من يحمده صفة لائقة بذاته تعالى، وفى التعبير بالموصول المشترك (مَنْ) ما يفيد العموم، ويشمل الكل دون تفرقة ذكرا كان أو أنثى غنيا أو فقيرا، ومجيء الفعل (سَمِعَ) بصيغة الماضي

(١) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٥٠/٩، ط دار إحياء التراث.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ٣/ ٩٢ من حديث أنس، وصححه ابن حبان ١/ ٢٨٣ (٨٣).

(٣) معالم السنن "شرح سنن أبي داود" للإمام الخطابي ٢٣١/١، تصحيح/ محمد راغب الطباخ المطبعة العلمية بحلب ١٣٥١هـ ١٩٣٢م.

ما يدل على أن الحمد الذي يقال في الصلاة مضمون الإجابة محقق القبول، وكأنه واقعٌ يُخْبر عنه بلفظ الماضي على سبيل الاستعارة، وفى ذلك بشرى للمصلى، وجائزة تُهْدَى إليه، فيالها من سعادة، وما أعظمها من نفحات تفيض على المصلى"(١).

رابعا- دلالة التَّضْمِين في مقام الاعتداد بفاتحة الكتاب

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ -ﷺ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: "**لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ**"(٢).

سلك النبي -ﷺ- في هذا الحديث الشريف مسلك النفي؛ ليتأكد مضمون الخبر في نفس المتلقي ويتمكن في قلبه، والخبر هنا ذو شأن عظيم، يتعلق بأعظم ركن في الإسلام بعد الشهادتين، وهو إقامة الصلاة بأركانها وواجباتها، ومن أركانها وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، ولأن الأمر جد خطير يتعلق بقبول الصلاة أو عدم قبولها صاغ النبي -ﷺ- هذا الخبر بطريقة الترغيب الممزوجة بالوعيد الشديد والتحذير البالغ؛ ليستحضر المتلقي قيمة الإقبال على هذا العمل فيندفع له طلبا استسلاما لأمر ربه وانقيادا لأوامره.

والملاحظ في صياغة الجملة أن صيغة المضارع (يَقْرَأ) تضمنت معنى (يبدأ) وقرينة ذلك تعدّي الفعل بـ (الباء) وهو في حقيقته متعدٍّ بنفسه، فالتَّضْمِين يجعل الفعل المتعدي بنفسه متعديا بحرف الجر، كما جاء في قوله تعالى ﴿**وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**﴾ [الأحقاف: ١٥] حيث تضمن (أَصْلِحْ) معنى بارك، بقرينة تعديه بحرف اللام.

وفي تضمين القراءة معنى البدء ما يشير إلى أن الفاتحة هي نقطة الانطلاق للدخول في الصلاة، كما كانت نقطة الانطلاق للدخول إلى كتاب الله - ﷻ- فما سمّيت فاتحة إلا لأن الله افتتح ابها كتابه، فكذلك هي مفتتح كل ركعة يأتيها المسلم

---

(١) وقفات وتأملات بلاغية في أذكار الصلاة الفرضية صـ ٢٢٦،٢٢٧.

(٢) رواه البخاري في كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت برقم: (٧٥٦) ٢ /٢٣٦، ورواه مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة برقم: ٣٩٤، وابن ماجه (٨٣٧) والترمذي (٢٤٥) والنسائي (٩٨٤) و (٧٩٥٥) من طرق عن سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد.

من صلاته، وأن الصلاة بدونها غير تامة، كما ورد في الحديث الشريف "كلُّ صَلَاةٍ لَم يُقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ"(١).

فالفعلان: المذكور (يقرأ) والمضمن (يبدأ) المدلول عليه بحرف الجر (الباء) مرادان؛ للإشعار بأن قبول الصلاة مترتب على الافتتاح بقراءة الفاتحة، ولا يغنى أحد الفعلين عن الآخر، والمعنى: لا صلاة لمن لم يقرأ مستهلا بفاتحة الكتاب، وبهذا يظهر ما في لفظ التَّضْمِين من إيجاز، ولو عُبّر عن المعنى بغير طريقة التَّضْمِين لفاتت فضيلة الإحكام والإيجاز المستفاد منه.

وبتأمل النظم النبوي الشريف الذي سلكت فيه الكلمة المُضَمَّنة نجد أن السياق أخذ بحجز التَّضْمِين لتصوير المعنى المراد، إذ لو كان الشأن حصول قراءة أي شيء من القرآن لنصَّ النبي –ﷺ– على ذلك فقال مثلا: لا صلاة لمن لم يقرأ بشيء من القرآن، ولكن تقييد مفعول القراءة بالجار والمجرور أفاد تخصيص قراءة الفاتحة نفسها، وأنها هي المرادة – دون غيرها – باستهلال القراءة، ولعل حذف خبر (لا) وتقديره: لا صلاة كائنة، يتسق مع ما أفاده التَّضْمِين من عدم الاعتداد بالصلاة ما لم تكن الفاتحة مبتدأها.

خامسا– دلالة التَّضْمِين في مقام الثناء على الله

عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ –ﷺ– قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبة –ﷺ– فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ –ﷺ– كَانَ يَقُولُ في دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: "**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِما أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**"، **ثُمَّ وَفَدْتُ بَعْدُ عَلَى مُعَاوِيةَ، فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ**"(٢).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ١/ ٢٩٧ وأبو داود ١/ ٥١٢، والموطأ ١/ ٨٤، والترمذي ٢/ ١٢١، والنسائي ٢/ ١٣٥، وابن ماجه ١/ ٢٧٣.

(٢) رواه البخاري برقم: ٨٠٨ في كتاب: صفة الصلاة، باب: الذكر بعد الصلاة، ورواه مسلم برقم: ٤٧١ في كتاب: الصلاة، باب: اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام

الجَدُّ: هو الحَظُّ والرّزقُ[1] يقال: فلان ذو جَدٍّ، أي: ذو حَظّ، وقيل: هو الغنى والسلطان والعظمة، قال تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا**﴾ [الجن: ٣] أي: فيضه وعظمته، ومعنى العبارة: مَنْ كان له حَظٌّ في الدنيا لم ينفعه ذلك منه في الآخرة، يقول الإمام النووي: "لا ينفع ذا الحظّ في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان منك حَظُّهُ، أي لا ينجّيه حظُّه منك، وإنما ينفعه وينجّيه العملُ الصالحُ، كقوله تعالى: ﴿**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا**﴾ [الكهف: ٤٦]"[2].

والشاهد قوله –ﷺ– (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) حيث جاء فعل النفع متعديا بـ (مِنْ) وهو لا يتعدى به، وإنما يتعدى بالباء، يقال: "نَفَعَكَ اللهُ بِعِلْمِك، وَما نَفَعَنِي فُلانٌ بِنَافِعَةٍ، وانْتَفَعْتُ به واسْتَنْفَعْتُ"[3] ومن ثم التمس العلماء وجوها لتسويغ تعدى الفعل بحرف لا يتعدى به، فذكروا في توجيه ذلك ثلاثة آراء:

الأول: أن (مِنْ) بمعنى عند، أي: لا ينفعه عندك غناء.

والثاني: أن (مِنْ) بمعنى البدل، أي: لا ينفع ذا الحظ حظه بدل طاعتك.

والثالث: أن الفعل (يَنْفَعُ) ضُمِّنَ معنى (يَمْنَعُ) [4].

والقول بأن (مِنْ) بمعنى (عِنْد) لا يعدو بأن يكون مطية للهروب من القول بالشذوذ في التعدي، أو ضربا من محاولات تصحيح التعدي بحرف ليس من شأن الفعل التعدي به، إذ لو كان الحرف بمعنى حرف آخر فَلِمَ لمْ يُعبّر بالحرف الأصلي دون اللجوء للتعبير بحرف في معناه؟

---

(١) المشهور في الكلمة (الجَدُّ) بفتح الجيم، وهو الغنى والحَظُّ، ومنه قيل: لفُلانٍ في هذا الأمر جَدٌّ، إذا كان مَرْزُوقًا منه، ومن العلماء من ضبطها بالكسر، ومعناه: الاجتهاد، أي: لا ينفع ذا الاجتهاد منك اجتهادُه، وإنما ينفعه ويُنَجّيه رحمتك، والصحيح أنه (الجَدُّ) بالفتح؛ لأن هذا التأويل مناقضٌ لما وصف الله المؤمنين به، ودعاهم إليه في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١] فقد أمرهم بالجِدّ، والعمل الصالح وحمدهم عليه، ينظر: لسان العرب، مادة: ج د د.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٩/٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ١٩٩٦م.

(٣) معجم الأفعال المتعدية بحرف، مادة: ن ف ع.

(٤) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعلامة بدر الدين محمد بن محمود العيني، ضبطه وصححه/ عبد الله محمود محمد عمر ١٣٤/٦ دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠١م.

وعلى القول باعتبار (مِنْ) بمعنى البدل فليس تحت هذا القول كبير فائدة؛ لأنه يفقد النظم كثيرا من خصوصياته، إذ لو كان مرادا لوقع التصريح به دون التصريح بحرف لا يتعدى إليه الفعل المذكور.

أما القول بتضمين (يَنْفَعُ) معنى (يَمْنَعُ) قصدا لإرادة المعنيين فهو الذي تميل له النفس، ويطمئن إليه الخاطر، ففي التعبير بفعل النفع متضمنا معنى المنع ما يشير إلى أن أيّ فعلٍ يتلبس به الإنسان من حظوظ الدنيا لن يجدي نفعُه عليه ما لم يكن مصحوبا بتوفيق الله – ﷻ – له، بالإضافة إلى ما يبعثه التعبير بالمنع في نفس المتلقي من زيادة الالتجاء إلى من بيده العطاء والمنع، ومن بيده الثواب والعقاب، والحرص على الطاعة الخالية من العجب، والمصحوبة بالإشفاق والخوف من الرفض وعدم القبول، والمقرونة بالاستغفار وما يصاحبها من تقصير وخلل أو عجب وزهو، فالمعنى: لا يمنع صاحب الجاه من الحساب أو العذاب يوم القيامة انتفاعه بجاهه أو بغناه، وهذا المعنى هو الذي ينسجم مع منطلق الحديث الشريف، وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع (مِنْ) غيرها.

ومما يؤيد هذا المقصد مجيء حرف الجر (مِنْ) متعلقا بالفعل المحذوف، ولهذا كان ابْن دَقِيق الْعِيد بالغ الدقة حين كشف عن سر هذا التعلق بقَوْله: "قوله: (مِنْك) يجب أَن يتَعَلَّق: بـ (يَنْفَعُ) وَيَنْبَغِي أَن يكون: ينفع، قد ضُمّنَ معنى: يمْنَع، وَمَا قاربه، وَلَا يجوز أَن يتَعَلَّق: مِنْك، بالجد، كَمَا يُقَال: حظي مِنْك كثير، لِأَن ذَلِك نَافِع"(١).

وبتأمل النظم النبوي الشريف الذي سُلِكتْ فيه الكلمة المُضَمَّنة نجد أنها وردت في نهاية معاقد ثلاثة، كل معقد يرتبط بالذي يليه ارتباطا وثيقا، تضمن المعقد الأول الإقرار بعبودية الله وتوحيده وتمجيد صفاته: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) واشتمل المعقد الثاني على الاعتراف بحكمة التصرف الإلهي في المنع والعطاء: (لا مَانِعَ لِما أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) ثم جاء المعقد الثالث ليعلن الإذعان التام والانقياد له سبحانه: (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) وهذا المعقد الأخير بمثابة الثمرة للمعقدين السابقين.

(١) السابق، الصفحة ذاتها، وينظر: العدة في شرح العمدة ٦٤٢/٢.

ومن ثم نلحظ أن كل معقد من هذه المعاقد الثلاثة قد سلم إلى الذي يليه كموجات البحر الهادئ، جمعها كلها مقام الدعاء والتضرع إلى الله ﷻ بجميل أسمائه وكريم صفاته، ولغة الدعاء في البيان النبوي كما يقول شيخنا الدكتور/ محمد أبو موسى: "لغة متميزة، وأهم ما يميزها أنها لغة مشبوبة ودافئة وحية، ترى القلوب فيها وجلة، والرجاء فيها رجاء شديد الولع"(١).

وهكذا يتبين لنا اتساق التَّضْمِين مع مفاصل الحديث الشريف لتصوير المعنى المراد في دقة وإيجاز، وبهذا يتمايز وينفصل عن غيره من الأساليب التي تتداخل معه حتى أننا لو سلكنا في تأويل العبارة التي اشتملت على التَّضْمِين طريقا غيره ما أفادت الكلمة المُضَمَّنة المعنيين على السواء، فلو جعلنا (النَّفْعَ) مجازا عن (المَنْعِ) لكان المعنى المجازي هو المراد وحده، أما المعنى الأصلي فتمتنع إرادته حينئذ؛ لوجود قرينة مانعة من إرادته، وهى قوله (منك) لأن النفع يكون بالمنتفع به وليس منه، ولو جعلنا ذلك من قبيل الحقيقة والمجاز لكان كل من المعنيين مرادا بخصوصيته عن الأخر، ولو التمسنا طريق الكناية فجعلنا (النَّفْعَ) كناية عن (المَنْعِ) لتوارى المعنى المكنى به وهو النَّفْع، ولوقلنا إن المعنى الأول هو المقصود أصالة، والثاني مفهوم من العبارة أو مستتبع لها لقلّت درجة الاهتمام بالمعنى الثاني؛ لهذا كان القول بالتَّضْمِين هو أولى الآراء وأحراها بالقبول.

سادسا- دلالة التَّضْمِين في مقام الدعوة إلى الإسلام

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِىَ الله عنْهُما – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ– لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ –رضي الله عنه– حِينَ بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ: "**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى**

(١) شرح أحاديث من صحيح مسلم، د/ محمد أبو موسى ٩٢٩/٢، مكتبة وهبة، ط الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠١٥م.

فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ"(١).

يتناول هذا التوجيه النبوي الكريم مجموعة من شعائر الدين، يلقنها النبي –ﷺ– لمبعوثه إلى اليمن معاذ بن جبل –ﷺ – في بلاغة راقية، تتمثل في تنوع الأسلوب بين الخبر والإنشاء، ووضع كل منهما في مكانه الذي هو به أخصُّ وفي موضعه أقرُّ، فكان البدء بالأسلوب الخبري الذي قصد منه الإعلام والإخبار بمضمون الخبر منبها سيدنا معاذ –ﷺ– إلى خطر المهمة التي كلّف بها؛ ليكون ذلك تمهيدا لما يذكر بعدُ من أمور جسام، كذكر الصلاة والزكاة، وهما ركنا الإسلام بعد الشهادتين، وأخف الأركان وأظهرها إعلانا لشعائر الله، كل ذلك يسير مع المحاطب سيرا "حثيثا في مقدمات يسلم بعضها إلى بعض، كأقيسة المنطق، توصل في سرعة وسلامة إلى النتيجة، بحيث لا يشعر المخاطب من سرعة التتابع والانقياد للمسلمات بجهد دون غايته... فمن عرف الله، فعبده استطاع أن يعرف ما أوجب، فإذا عرف ما أوجب هان عليه إعطاء ما وجب... وتللك خصيصة في البيان الكريم تكسبه قوة الاستيلاء، وشدة الهيمنة على قلوب السامعين؛ لأنها منطق النفس إلى النفس"(٢).

ومما حفل به النظم الشريف تضمين (أطاعوا) معنى (شهدوا) فقد تعدّى الفعل (أطاع) بـ (اللام) والأصل فيه أن يتعدى بنفسه، فدخول همزة (أفعل) على الفعل أحد الأوجه التي ذكرها ابن هشام لتعدي الفعل اللازم(٣) كما جاء في قوله تعالى ﴿**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ**﴾ [الأحقاف: ٢٠] فتعدي الفعل اللازم إلى حرف الجر قرينة على إشرابه

---

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد إلى الفقراء (١٤٥٨) ٥٤٤/٢، وفي كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، ورواه مسلم برقم (١٩) في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، وأبو داود رقم (١٥٨٤) في الزكاة، باب زكاة السائمة، والترمذي رقم (٦٢٥) في الزكاة، باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة، والنسائي ٥ / ٥٢ و ٥٥ في الزكاة، باب وجوب الزكاة، وباب إخراج الزكاة من بلد إلى بلد.

(٢) الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية د/ كمال عز الدين صـ ٢٥٣،٢٥٦، بتصرف، دار اقرأ، ط الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٩م.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٦٧٨/٢.

معنى فعل آخر يستدعيه السياق ويتطلبه المقام، فيكون حينئذٍ دالا على معناه الأصلي، وعلى معنى ما تضَمَّنه على السواء.

والمتأمل في هذا المقام تروعه مظاهر من جمال القول، وروعة التعبير، وبدائع البيان، فالتَّضْمِين الوارد في سياق الشرط غير المقطوع بوقوعه أفاد أن استجابة أهل اليمن لمعاذ –ﷺ– غير محتملة الوقوع، وأنها مشكوك فيها؛ ولهذا استخدم البيان النبوي (إنْ) الشرطية التي الأصل في شرطها أن يكون غير محقق الوقوع، فاستعمالها – هنا – في أصل معناها، وعلى هذا يكون المعنى: إن هم أطاعوا لك شاهدين على أنفسهم فأعلمهم بكذا.

وهذا الفهم يتسق مع أسلوب التأكيد والتنبيه المشاع في الحديث الشريف منذ بدايته، فالمقصود هو توجيه سيدنا معاذ –ﷺ– وتنبيهه لخطر المهمة التي سيكلف بها، وأنه –ﷺ– سيواجه صعابا – قد لا يتحملها – في نشر دعوته، فافتتح كلامه –ﷺ– بتوجيه الخطاب إليه مؤكّدًا متبوعًا بضمير الخطاب (إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ) وأهل الكتاب هم أكثر طبائع البشر تعنتا في قبول الرسالات السماوية.

ولنا فيما فعلوه مع النبي –ﷺ– شاهدٌ ودليلٌ، ومن ثمّ وجب تحذيره منهم، وتنبيهه لغدرهم، مع احتمالية الشك في قبولهم دعوته إليهم، يقول ابن علّان في توجيه هذه العبارة النبوية الشريفة: "وإنما نبّهه على هذا؛ ليتهيأ لمناظراتهم، ويعد الأدلة لإفحامهم؛ لأنهم أهل علم سابق بخلاف المشركين من عبدة الأوثان"(١)

وتكررت جملة الشرط وما اشتملت عليه من تضمين الفعل ثلاث مرات، تكررت بعد كل وصية أوصاها النبي –ﷺ– لسيدنا معاذ –ﷺ– على حدة، وهذا يدل على كمال عنايته –ﷺ– وفرط اهتمامه وحرصه على إيمان هؤلاء القوم الذين لهم علم بالشرائع السابقة من أهل الكتاب.

(١) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين للعلامة المفسر محمد بن علّان الشافعي، بتحقيق/ عصام الدين الصبابطي ١/٤٥٥، دار الحديث، ط الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

سابعا- دلالة التَّضْمِين في مقام التحذير من الكفر

عَنْ أَنس بن مالك - ﷺ - عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- أَنَّهُ قَالَ: "**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ**"(١).

يرسى النبي -ﷺ- في هذا الحديث الشريف مبدأ مهما من مبادئ الإسلام، هو الترغيب في الإيمان، وانشراح صدر المؤمن له، واستشعار حلاوته حتى يمتزج قلبه به ويخالط لحمه ودمه، فينبعث في نفسه حبّ الطاعات، والتلذذ بها والتضحية من أجلها، وتحمل المشاق في سبيل تحصيلها.

وقد استهل النبي -ﷺ- في الحديث الشريف تقرير هذا المبدأ بالتشويق له وتهيئة المخاطب لتلقيه كي يتأكد المعنى في ذهنه ويثبت في فؤاده، فقال: (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ) وهذه الجملة عليها مدار المعنى في الحديث الشريف ومقصده المؤم، ثم جاءت المعاقد الثلاثة لتفي بما أثاره محتواها.

والتعبير بحلاوة الإيمان – وما اشتمل عليه من استعارة مكنية قائمة على تشبيه الإيمان بالعسل – فيه إشعار بأن الإيمان مما تندفع إليه النفوس دفعا، وتقبل عليه بفطرتها فتشعر بلذته "وهي حلاوة تتسم بالبرودة، ما دامت في الوجه المقابل للقذف في النار ... فالحرارة تعني هاهنا النشاط والحياة، كما تعنى البرودة الجمود والموت، ولذلك قيل: حرارة الإيمان، وبرد اليقين"(٢).

ولننظر إلى صيغة التَّضْمِين في الفعل المضارع (يعود) في قوله: (وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ) لنرى ما تفيض به في نظم التركيب من إيحاءات، يقول العلامة ابن حجر: "فإن قيل: فلم عُدّى (العود) بـ (في) ولم يعده بـ

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان برقم ١٦، ١٤/١، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان خصال الإيمان برقم: ٤٣، ٥٤٣/١، والترمذي في كتاب الإيمان برقم: ٢٦٢٦، ٤١/٧، والنسائي في كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان: ٩٦/٨، وابن ماجة في كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء برقم: ٤٠٣٣، ١٣٣٨/٢.

(٢) الصورة الفنية في الحديث النبوي الشريف، د/ أحمد ياسوف، صـ ٥٥٨، بتصرف، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

(إلى)؟ فالجواب أنه ضمنه معنى الاستقرار، وكأنه قال: يستقر فيه، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا**﴾ [الأعراف: ٨٩] (١).

وقعت إشارة ابن حجر موقعها اللائق بمقام القول ومستدعيات السياق، فقد لحظ أن الفعل المذكور في معنى آخر ملحوظ، رشح ذلك دخول حرف الجر على ما أصله متعلق الفعل المذكور، وعضّد رأيه في ذلك واستأنس بما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا**﴾ ليكون دليلا على صحة دعواه، وحسبنا من ابن حجر هذه الإضافة القيمة التي تشهد له بعلو كعبه في فهم مقاصد البيان النبوي الشريف، فسياق الحديث يتظاهر على استشعار حلاوة الإيمان التي – بدورها – تدفع المؤمن إلى التلذذ بالطاعات.

والفعل (يعود) بتضمينه معنى (يستقر) وأداؤه المعنيين أفاد تقبيح الكفر وذم الرجوع إليه، وزيادة التبشيع فيه، والتشنيع منه، إذ المعنى: وأن يكره يعود إلى الكفر مستقرا فيه بعد أن أنقذه الله منه، فمن خلال التَّضْمِين تحقق الإيجاز المنوط بالعبارة فضلا عن إحكام صياغتها.

فالقول بالتَّضْمِين – هنا – ضرورة تطلبها السياق واقتضاها المقام، إذ المراد تقبيح الارتداد إلى الكفر، وتأكيد جرم هذا العمل وشناعته، وتصويره في صورة لا يقبلها المسلم بعد أن اختلط قلبه بنور الإيمان، ولا يمكن لمسلم أبدا أن يقبل الرجوع إلى الكفر إلا وهو يشعر بقبح هذا العمل وشناعته، يرشح هذا القول أنّ المسلمين في زمن توجيه النبي –ﷺ– هذا الخطاب لهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فهم مدركون جرم العودة إلى الكفر، ولا زالت صورته أمامهم ماثلة، فالرجوع إليه والاستقرار فيه – يمثل لهم – انتكاسة في الحياة بأكملها.

يضاف إلى ذلك أن التعدية بـ (في) أعم من التعدية بـ (إلى) حيث تفيد أن العود إلى الكفر بأية صورة من الصور يشبه الإلقاء بالنفس في النار، وأن ذلك العود ليس مقصورا على الانغماس، بل يشمل الانغماس وما كان أقل منه، إذ الانغماس هو أعلى صور الارتداد وأشدها، والتنفير منها يشمل التنفير مما دونها، لأن ما دونها يقود إليها.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني ٦٢/١، ط دار الفكر.

وقد ساعدت وسائل الأداء في التعبير على تحقيق هذا المقصد بدءا من الدلالة النفسية التي حققها التَّضْمِين، وما أثاره من تبشيع هذا العمل، بناء على ما استقر في نفوسهم من رسم صورة موحشة للكفر بعدما أضاءت قلوبهم بنور الإيمان، وانتهاء بهذه الصورة التشبيهية البليغة التي تتسق مع ما أفاده التَّضْمِين من معنى، وهي تمثيل صورة المؤمن الذي يكره الارتداد عن دينه بصورة الرجل الذى يكره أن يلقى في النار، فضلا عن حذف المسند إليه في (يُقْذف) تحقيرا له وصونا للسان عن ذكره، والجمع بين الضدين (يحب) و(يكره) وما حققه من رسم صورة منفّرة للكفر وتبعاته.

ولو أجلنا النظر في تفصيل عناصر هذه الصورة ودققنا في محيطها لطال بنا الحديث وامتد، ولكننا ندعم ما ارتأيناه من تفاعل التَّضْمِين مع السياق في رسم الصورة التي لهج بها النظم النبوي في مستهل الحديث الشريف، وهي تصوير اللذة والسعادة التي يستشعرها قلب المؤمن حين يلامس الإيمان قلبه، فالتَّضْمِين – كما رأينا – يقوم بأداء المعاني التي يتطلبها السياق خير أداء.

ثامنا– دلالة التَّضْمِين في مقام التحذير من الشحّ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -ﷺ– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ–: " **مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ، مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبِيبَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ – يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ – يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ أَنَا كَنْزُكَ**" ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ [آل عمران: ١٨٠][1].

يصور لنا الحديث النبوي الشريف لوحة فنية مثيرة، تتمثل في صورة البخيل الذي منع زكاة ماله، وقد تحول هذا المال يوم القيامة إلى ثعبان عظيم كبير السن خبيث السم، يطوقه ويوبخه إمعانا في التحسير وزيادة في التنكيل والتعذيب، وذلك من خلال أسلوب شرطي، جيء به في مستهل الحديث الشريف للتحذير من مغبة

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب إثم مانع الزكاة ٢/ ١٣٢، والبغوي في شرح السنة ٤٧٨/٥.

الشح، والترغيب في النجاة من عقابها، وذلك بتطهير الأموال وإخراج زكواتها، وتسليمها إلى مستحقيها خالصة لله تعالى من شوائب البخل والرياء والأذى.

والقيمة البيانية لهذا المطلع الشرطي التي من أجلها آثر البيان النبوي افتتاح الحديث الشريف به هو أن أسلوب الشرط "يمتاز بربطه بين أجزاء الكلام ربطا ملاحظا فيه ترتيب المسبب على السبب، فإذا ذُكرتْ أداة الشرط وأُرْدفت بفعل الشرط تشوقت النفس إلى ذكر ما سيكون، فإذا ذُكِر الجواب بعد هذه الإثارة، وهذا التشويق تمكن أيما تمكن"(١) فالصورة تلتقط خيوطها – في تصوير القبح – من تلك الهيئة الجسمانية للشجاع الأقرع بمنظره الخبيث، والتي تمثلت في جواب الشرط، وما تثيره تلك الهيئة في النفس من تقزُّز واضطراب؛ ليكون ذلك ردعا عنيفا لكل منْ لم يؤد حق الفقراء من ماله الذي استخلفه الله فيه.

وجاء التَّضْمِين في جواب الشرط، ليكون أحد أجزاء رسم هذه الصورة، فقد تضمن قوله: (**مُثِّـلَ**) بالبناء للمفعول معنى (صُـيِّرَ) أو (حُـوِّلَ) ليفيد المعنيين: التمثيل والتحويل، والقرينة تعدى الفعل إلى مفعولين: الأول الضمير المستتر في الفعل، وهو عائد على المال، والذي أصبح نائبا عن الفاعل، والثاني قوله: (شجاعا) وحينئذ يكون المعنى المتضمن للفعلين: صُوِّرَ له مَالُهُ متحولا إلى شجاع أقرع، وبهذا يكون التمثيل المذكور في الحديث الشريف واردا على سبيل الحقيقة.

فالمثل – في الأصل – هو الحالة العجيبة، والتصيير أو التحويل هو انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى، وهذان المعنيان مرادان: المعنى الأول وهو المعنى الدلالي للكلمة، والمعنى الثاني وهو التحويل أو التصيير، فمانعو الزكاة قد استسلموا لنوازع أنفسهم وانقادوا لهواها فبخلوا بالمال وضنوا به على مستحقيه، فأتوا بما يثير العجب والإعجاب في الدنيا، ثم إن هذا المال يتحول يوم القيامة إلى شجاع أقرع يلتف حول صاحبه ويبكته بقوله: أنا مالك أنا كنزك.

لقد اتسق اللفظ المضمن مع السياق في رسم صورة مؤثرة قوية لهذا المال المتحول إلى ثعبان عظيم، وقد تضافرت جميع وسائل الأداء لتصوير هذا المشهد،

---

(١) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية د/عبد العظيم المطعني ٢٠٨/١، مكتبة وهبة، ط الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

نلتقط منها مجيء المفعول منكرا، وهو قوله: (مَالًا) لكون المقصود بالحكم فردا غير معين، ولو حصره في مال معين كالذهب مثلا أو الفضة أو أي نوع من الأنعام لكان هو المقصود دون غيره.

وهناك لفتة طيبة أشار إليها أستاذنا الدكتور/ محمد أبو موسى، وهى أن مال مانع الزكاة مكتسب من وجوه الحلال، لا تدخله شائبة حرام، وأن صاحبه كان يتقى الله في كل ما تمتد إليه يده، إلا أنه أغفل زكاة ماله فكان الظن أن يكون مقدار الزكاة الذى حبسه في ماله هو الحرام، ولكن الذى حدث أن القيمة الفعلية للزكاة وهى الاثنان والنصف في المائة أطلقت حوابس الحرام فشملت المال كله، ومرجع ذلك – والله أعلم– إلى أن الزكاة طهر للمال وتزكية له ونماء فيه، وإذا مُنِعَت مُنِع معها طهرُه وتزكيته فصار حراما(١).

تاسعا– دلالة التَّضْمِين في مقام استيفاء المظالم

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ –ﷺ– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ–: "**يَخْلُصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عِنْدَ قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَظَالِمُ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَأَحَدُهُمْ أَهْدَى لِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْهُ لِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا**"(٢).

في هذا الحديث الشريف يحذرنا النبي –ﷺ– من مغبة الوقوع في الظلم، وذلك باستعراض مشهد مثير من مشاهد يوم القيامة، تُسْتوفى فيه المظالم، فيؤتى بالمؤمنين بعد مجاوزتهم للصراط، فيحبسون على جسر ممدود بين الجنة والنار؛ ليقتصّ منهم، وكانوا ظنوا أنهم قد نجوا بمجاوزتهم الصراط؛ فإذا بهم مطالبون بتبعات ومظالم تردُّ إلى أصحابها، فتستوفى منهم قبل أن يدخلوا الجنة، وهم أعرفُ لبيوتهم فيها أكثر من معرفتهم لبيوتهم في الدنيا.

وجاء أسلوب التضمين في سياق قسم النبي –ﷺ– بمعرفة المؤمنين لمنازلهم في الجنة بعد استيفاء المظالم وتخليص التبعات وردّ الحقوق، فضمّن قوله (أَهْدَى) معنى (أَعْرَف) وقرينة ذلك تعدية الفعل بـ (الباء) وحقه أن يتعدى بـ (اللام) وبـ (إلى) يقال:

(١) ينظر: شرح أحاديث من صحيح مسلم ٥٦٢/٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة برقم:(٦٥٣٥) ٣٩٥/١١.

هداه للطريق، وهداه إليه، بمعنى عرّفه ودلّه عليه، والهداية، كما يقول الراغب: هي: الدلالة بلطف [١] وهذا المعنى مراد في اللفظ المضمّن، بالإضافة إلى المعنى الملحوظ، وهو معرفة المؤمنين لمنازلهم في الجنة معرفة يقينية، يقول الطبري: "إن الرجل ليأتي منزله منها إذا دخلها، كما كان يأتي منزله في الدنيا، لا يشكل عليه ذلك"[٢] وقد اختلف العلماء في كيفية تلك المعرفة، فمنهم من قال: إن ذلك بإلهام من الله تعالى، ومنهم من قال: إن حسناتهم تكون دليلا إلى منازلهم، وقيل رُسِم على كلّ منزلٍ رسمُ صاحبه[٣].

وذكر ابن حجر فيما نقله عن الطيبي أن تعدى الفعل بالباء يرجع إلى تضمين (أهدى) معنى اللصوق بمنزله، وتقدير المعنى: لأحدهم ألصق بمنزله هاديا إليه، ونحوه قوله تعالى: ﴿**يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ**﴾ [يونس: ٩] فإن المعنى: يهديهم ربهم بإيمانهم إلى طريق الجنة[٤] ويبدو أن الطيبي – وتابعه ابن حجر فيما نقله عنه – نظر إلى معنى الإلصاق الذى تفيده الباء، فجعل التأويل في الحرف نفسه، وربما قصد التأويل في الفعل على أنه بمعنى الإلصاق، وأيا ما كان المقصود فمعنى الإلصاق بعيد كل البعد عن مراد النظم النبوي الشريف.

ولنستصحب السياق لنرى أي الوجهين أوفى بالغرض، تأويل الفعل (أهْدى) بمعنى (أعْرَف) أم إفادته معنى الإلصاق؟ فالكلام عن هداية المؤمنين لمنازلهم في الجنة بعد استيفاء الحقوق ورد التَّبِعات على الجسر الذي خُصّص لأصحاب المظالم للفصل فيما بينهم، وهذا الجسرُ غيرُ الجسرِ المضروب على متن جنهم المعروف الصراط، والذى يعبره جميع الخلائق، بناءً على ما هو مفهوم من ظاهر الحديث[٥]

---

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، بتحقيق/ محمد سيد كيلاني صـ ٨٣٥، ط دار المعرفة.

(٢) تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن ٣٣٢/١١،ط دار الغد العربي

(٣) ينظر: تفسير روح المعاني ٤٣/٢٦، ط دار إحياء التراث.

(٤) ينظر: فتح الباري ٣٩٩/١١.

(٥) ذكر الإمام القرطبي أنّ " في الآخرة صراطين: أحدهما مُجازٌ لأهل المحشر كلهم ثقيلهم وخفيفهم إلا من دخل الجنة بغير حساب، أو من يلتقطه عنق النار فإذا خلص من هذا الصراط الأكبر الذي ذكرناه، ولا يخلص منه إلا المؤمنون الذين علم الله منهم أن القصاص لا يستنفذ=

فالمؤمنون بعدما يرون في اجتياز الصراطيْن ما يرون من أهوال، يعرّفهم الله "بإلهام منه منازلهم في الجنة كأنهم ساكنوها منذ خلقوا، لا يستدلون عليها أحدا"[(١)] كما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ**﴾ [محمد: ٦] ولنا في نظم الحديث الشريف ما يقوى هذا الغرض ويؤازره:

أولا- تصوير الأهوال والشدائد التي تجرّعها المؤمنون في استيفاء الحقوق قبل دخولهم الجنة، وهو ما عبّرت عنه صيغ المضارع (يَخْلُصُ – يُحْبَسُون – يُقْتَصّ) فاصطفاء الفعل (يَخْلُصُ) بهذه الصيغة، والاستهلال به دون غيره له أثر زاهر في بناء المعنى، فالمراد نجاة المؤمنين وتخليصهم من هذا الموقف بعد أن كانوا مختلطين بغيرهم وقت اجتياز الصراط، وهذا الاصطفاء يناسبه في البيان النبوي التعبير بالفعل (خَلَصَ) الذى يفيد السلامة والتنقية، ثم التعبير بالحبس في قوله: (فَيُحْبَسُونَ على قنطرة) بالتنكير؛ لقصد إفرادهم، وتصوير قهرهم، وأنهم لاقوا من الأهوال والشدائد قبل دخولهم الجنة في رد التبعات ما لاقوا.

ثانيا- ورود الفعل المضمن في سياق القسم (فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَأَحَدُهُمْ أَهْدَى لِمَنْزِلِهِ فِي الْجَنَّةِ) وتأكيد الجملة باللام بعد القسم له دلالة على شرف المقسم عليه وأهميته، وأن الله صَفّى المؤمنين واصطفاهم لدخول جنته، وعرّفهم منازلهم منها، فهي بالنسبة لهم أعْرف من منازلهم في الدنيا، ولهذا كانت هذه الجملة التي ختم بها الحديث الشريف هي مداره وقطب رحاه.

عاشرا- دلالة التَّضْمِين في مقام الشفاعة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أنّ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- قال: **مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: "اللهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**[(٢)].

=حسناتهم، حبسوا على صراط آخر خاص لهم، ولا يرجع إلى النار من هؤلاء أحد إن شاء الله؛ لأنهم قد عبروا الصراط الأول المضروب على متن جهنم" ينظر: التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للإمام القرطبي، بتحقيق/ عماد البارودي صـ٢٩٨، ط المكتبة التوفيقية.

(١) روح المعاني ٤٣/٢٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء: ٩٤/٢، برقم: ٦١٤، والترمذي في سننه برقم: ٢١١، والإمام أحمد في مسنده ٣٥٤/٣.

في هذا الحديث الشريف تصاعدت الدعوات بالابتهال إلى الله تعالى من خلال أسلوب الشرط رغبة في الامتثال والإجابة، فقد بيّن النبيُّ -ﷺ- ما كان يقوله عند سماع الأذان، ورغّب الصحابة والمسلمين من بعدهم في ترديده، وجعل الجزاء مترتبا على درجة الامتثال لمضمون الشرط، فالمقام مقام تعليم وتوجيه، ولذا غلبت على النظم النبوي الشريف سمة الإيجاز؛ لاستمالة قلب المخاطب، فالإيجاز في هذا المقام "أنسب للتعليم والحفظ وسرعة انتقال الكلام من السلف إلى الخلف"(١).

ومن البلاغة النبوية اللطيفة أن يأتي التعبير بفعل الأمر (ابْعَثْهُ) متضمنا معنى (أَقِمْهُ) أو أَعْطِه، فالفعل (بَعَثَ) يتعدّى بنفسه إلى مفعول واحد، يقال: بَعَثَه يَبْعَثُه، بمعنى: أرسَلَه، ولكنه جاء هنا متعديا لمفعولين: الأول هاء الضمير، والثاني قوله (مقامًا) على تضمين (ابْعَثْهُ) معنى (أَعْطِه) أو(أَقِمْهُ) وفى هذه الحالة يكون قوله (مقامًا) مفعولا مطلقا للفعل (أَقِمْهُ) بمعنى: أقمه مقامًا، وبهذا ينتقل الفعل إلى أكثر من درجة، فيتعدى للمفعولين بعدما كان قاصرا على مفعول واحد.

يقول ابن هشام: "ويختصُّ التَّضْمِين عن غيره من المعدّيات بأنه ينقلُ الفعلَ إلى أكثر من درجة؛ ولذلك عُدِّيَ (أَلَوْتُ) بقَصْر الهمزة بمعنى (قَصَّرْتُ) إلى مفعولَيْن بعدما كان قاصرًا، وذلك من قولهم: لا آلُوكَ نُصْحًا، ولا آلُوكَ جُهْدًا لما ضُمِّن معنى (لا أَمْنَعُكَ) ومنه قوله تعالى: ﴿**لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا**﴾ [آل عمران: ١١٨]"(٢) فالفعل (آلَى) جاء متعديا لمفعولين على تضمينه معنى (مَنَعَ).

والفعل (بَعَثَ) كما جاء متعديا بنفسه فإنه يتعدّى أيضا بـ (الباء) كقولنا: بَعَثَ به، أي: أرسله مع غيره(٣) ويتعدّى بـ (على) يقال: بَعَثَه بَعْثًا على الشيء: حمله على فعله، وتباعثوا على الخير: تواصوا به، ويتعدّى بـ (من) يقال: بعثه من نومه: أيقظه، ويتعدّى بـ (في) يقال: انبعث في السَّيْر: اندفع، ويتعدّى بـ (اللام) يقال: انبعث فلانٌ لشأنه: ثار ومضى ذاهبا لقضاء حاجته(٤).

---

(١) من بلاغة الدعاء النبوي د/ عبد الرازق محمد فضل صـ٣٥.

(٢) مغنى اللبيب ٦٩٢/٦.

(٣) كل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب أو الهدية فإن الفعل يتعدى إليه بالباء، ينظر: المصباح المنير، مادة: ب ع ث.

(٤) ينظر: لسان العرب، ومعجم الأفعال المتعدية بحرف، مادة: ب ع ث.

والقول بتضمين الفعل معنى (أَقِمْهُ) وإفادته – بالتَّضْمِين – المعنيين هو أحد الآراء التي ذكرها شرّاح الحديث، فقد تأوّل الشرّاح انتصاب (مقامًا) هنا على عدة أوجه:

الوجه الأول: أنه منصوب على الظرفية، والعامل فيه الفعل (ابعثه) أي: ابعثه يوم القيامة فأقمه مقاما محمودا، أو ابعثه في مقام محمود، وقد حاول ابن علّان في الفتوحات الربانية الانتصار لهذا الوجه فقال: "إن قلت يمنع من نصبه على الظرفية أنه اسم مكان غير مبهم، وهو لا ينتصب على الظرفية، قلت: مشابه للمبهم فله حكمه"(١).

وابن علّان يحاول التوفيق بين انتصاب (مقاما) على الظرفية، وهو اسم مكان نكرة غير معلوم أو معين وبين عدم جواز تقدير (في) الظرفية هنا بأن الظرف وإن كان نكرة غير معينة إلا أنه اكتسب التعريف من نعته بالمعرفة وبعود الضمير عليه في قوله (الذي وعدته) فأصبح في قوة المعرفة، فقوله (الذي) اسم موصول معرفة، وهو صفة للنكرة (مقاما) والنكرة لا توصف بالمعرفة، ولكنه لما اكتسب التعريف باشتهاره وشيوعه فأصبح في قوة المعرّف بأل العهدية جاز ذلك، والله أعلم.

الوجه الثاني: أنه مفعولا ثانيا باعتبار ملاحظة تضمين (ابعثه) معنى (أعطه) وقد رجّح العيني هذا الوجه دون غيره من الآراء ووصفها بالتعسف، فقال: "ذكر الكرماني وجوها أخرى ما تمشي إلا بالتعسف، وقد استبعد بعضهم بأن قال: نُصِب على الظرفية، وهو مكان غير مبهم، فلا يجوز أن يقدر فيه كلمة(في)(٢).

الوجه الثالث: أنه منصوب على أنه مصدرٌ مؤَكّدٌ، مع تضمين (ابعثه) معنى (أقمه) والتقدير: ابعثه فأقمه مقاما محمودا.

الوجه الرابع: أنه منصوب على الحالية، أي: ابعثه ذا مقام محمود(٣).

---

(١) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لابن علّان، صححه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، ٧٨/٢، ٧٨/٢، ط دار الكتب العلمية.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٨٠/٥.

(٣) ينظر: فتح الباري ٩٥/٢، والفتوحات الربانية ٧٨/٢، وعمدة القاري ١٨٠/٥، ووقفات وتأملات بلاغية في أذكار الصلاة الفرضية د/ رفعت إسماعيل السوداني صـ ١٠٥، مطبعة التركي بطنطا ١٩٩٥م.

والقول بالتَّضْمِين هو أولى الآراء وأحراها بالقبول؛ لأنه ينسجم مع مقتضى النظم، فالبعث والإقامة مرادان، والمعنى: ابعثه من مقامه مقاما محمودا، أي: يا رب ابعثه من مقامه المعلوم عندك مقاما محمودا، فالكلام مسوق في شأن تكريم النبي -ﷺ- والدعاء له عند بعثه بحصوله على المقام المحمود، وهو الشفاعة العظمى التي وعده الله إياها، فكأن المطلوب هو حصول الشفاعة عند البعث مقترنين متلازمين لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ ولهذا تعدى الفعل إلى المفعول الثاني ليفيد مع البعث معنى الإقامة.

والتَّضْمِين هنا من قبيل التَّضْمِين الوارد في قوله تعالى: ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾ [الإسراء: ٧٩] والمقام المحمود هو المكان المعدود لأمر عظيم؛ لأنه من شأنه أن يقوم الناس فيه ولا يجلسوا، وقد فسّره العلماء بالشفاعة العظمى عند الفصل بين الخلائق، ووصفه بالمحمود على سبيل المجاز، فالمحمود هو الذي يحمده أثَرُه فيه؛ لغناه عن أصحاب ذلك المقام(١).

(١) ينظر: التحرير والتنوير ١٨٥/١٥، ط دار سحنون للطبع والنشر.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وبعد:

فقد تناولت هذه الدراسة ظاهرة التَّضْمِين في الأفعال تنظيرا، وتطبيقا على بعض ما ورد منها في البيان النبوي، وقد انتهيت من هذا كله إلى بعض النتائج أهمها:

١- لم يحظ التَّضْمِين في الدرس البلاغي بمكانته التي توضح مفهومه، وتحدد أبعاده تحديدا يمنحه الاستقلالية التي تميزه عن غيره من الفنون البلاغية، وتجعله من بين مصاف علومها الثلاثة.

٢- للتضمين دلالة بلاغية لا نجدها في القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض، ولهذا عدَّه ابن جنى من فنون الكلام، فهو من طبقات الكلام العالي، وأحد مسالكه الدقيقة، لا ينقاد لكل من رامه بسهولة، ولا يُتَوصَّل إليه إلا بلُطْفِ النّظر، وصِحَّةِ الطّبع، وصفاءِ القريحةِ، وشدّةِ التيقُّظ، وطولِ التأمُّل في مرامي الكلام.

٣- تعتبر دلالة اللفظ على التَّضْمِين من أدق وجوه الدلالة وأشدها خفاء، وهذه الدقة وهذا الخفاء هما مصدر الخلط الشائع بين التَّضْمِين وغيره من فنون القول، وربما كان هذا الخفاء سببا في عدم اشتهاره على الرغم من عموم فائدته وسعة انتشاره في الكلام البليغ نظمه ونثره.

٤- أن التَّضْمِين كثير الوقوع في الخطاب النبوي الشريف على خلاف ما كنا نظن قبل استقراء مواضعه فيه، فقد كشفت الدراسة عن واقعية المنهج النبوي في معالجة أحوال المخاطب، حيث أتى أسلوب التَّضْمِين في مقامات التشويق بالشرط من باب إثارة المشاعر والانفعالات بالمعنى المضمن كما رأينا في تشويق المخاطب وحثه على الإبراد بالصلاة، والحرص على الدعاء عند سماع النداء.

٥- يشيع التَّضْمِين في البيان النبوي في جانب العبادات، وبخاصة في المقامات التي يتم فيها إثارة المشاعر والأحاسيس حثا على الامتثال وترغيبا في الاستجابة، بينما يقل في جانب المعاملات والتشريعات؛ لأنها تحتاج إلى بيان واضح لا تشعُّب فيه.

٦- ساعد التَّضْمِين – بالمفهوم الذي حددته الدراسة – على لمح المعاني في النص النبوي الشريف، وربما لو أُخِذَت دراسة (الرُّمَّاني) للتضمين بمفهومها الواسع مأخذ الجد واعتنى بها البلاغيون من بعده لنال التَّضْمِين حظا من الشهرة والذيوع، ولربما عدة البلاغيون أحد دروسها المشورة.

٧- إذا جاز لنا أن نعد التَّضْمِين كأسلوب بلاغي ونحدد موقعه من علوم البلاغة الثلاثة فالأولى بنا أن نضعه ضمن مباحث متعلقات الفعل، على اعتبار أن الفعل المضمّن من مستتبعات الفعل المذكور، فهو يلابسه ويتصل به، ويُسْتدعى ذكره عند ذكر الفعل المذكور، ويتحقق بهذا الاتصال غرض بلاغي، ويكمن وراء ذلك كثير من المزايا والدقائق، كما رأينا من خلال الشواهد التي عرضناها، وبينا ما فيها من لطائف وأسرار.

٨- خرجت هذه الدراسة بتوصيات للدارسين والباحثين في حقل الدرس البلاغي، منها: صرف الهمم إلى تتبع مواطن التَّضْمِين في الوحيين والنظم العربي؛ لاستجلاء دقة التعبير بالفعل المضمّن، وإبراز مقاصده النظم، وفهم مراميه وأغراضه، وكشف الوشائج الواصلة بين الفعل المذكور والفعل الملحوظ، وإدراك سر اختياره في موضعه، ومدى استيعابه للمعنيين على السواء، وكيف أدّى غرضه المنوط به تمام الأداء وأبلغه استجابة لما بنى عليه نظم الكلام؟.

أهم المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، بتحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٢- أثر النحاة في البحث البلاغي د/ عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة ١٩٩٨م.

٣- أسرار البلاغة ت الشيخ/ محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط الأولى١٩٩١م.

٤- إشكالية الجمع بين الحقيقة والمجاز في ضوء البيان القرآني، د/ محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة، ط الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٥- الإعجاز العلمي في السنة النبوية د/زغلول النجار نهضة مصر، ط السابعة ٢٠٠٤م.

٦- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، ط دار الكتب العلمية.

٧- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث، ط الثانية.

٨- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، تأليف ابن حمزة الدمشقي، بتحقيق د/ حسين عبد المجيد هاشم، ط دار التراث العربي للطباعة والنشر (بدون تاريخ).

٩- التشويق في الحديث النبوي طرقه وأغراضه د/ بسيوني عبد الفتاح فيود، مطبعة الحسين الإسلامية، ط الأولي ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

١٠- التَّضْمِين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان، د/ محمد عبد العليم، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد السادس عشر، عام ١٩٩٨م.

١١- حاشية السعد على كشاف الزمخشري، مخطوط بمكتبة الملك فهد الوطنية.

١٢- حاشية السيد الشريف على الكشاف، دار الفكر، ط الأولى ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

١٣- حاشية الشهاب الخفاجي المسماة "عناية القاضي وكفاية الراضي" على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٧هـ١٩٩٧م.

١٤- حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بتحقيق/ طه عبد الرءوف سعد ط المكتبة التوفيقية.

١٥- الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية د/ كمال عز الدين، دار اقرأ ط الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٩م.

١٦- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية د/عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، ط الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١٧-الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق/ محمد على النجار، وتقديم د/ عبد الحكيم راضي، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٦م.

١٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام الألوسي ط دار إحياء التراث.
١٩- شرح أحاديث من صحيح مسلم، د/ محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠١٥م.
٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) بتحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط الأولى ١٩٥٥م.
٢١- صحيح مسلم بشرح النووي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ١٩٩٦م.
٢٢- الصورة الفنية في الحديث النبوي الشريف د/ أحمد ياسوف، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
٢٣- طراز المجالس لشهاب الدين الخفاجي، المطبعة العامرة الشرقية بطنطا.
٢٤- ظاهرة النيابة في العربية، د/ عبد الله صالح بابعير، دار حضرموت للدراسات والنشر بالجمهورية اليمنية، ط الأولى ٢٠١٠م.
٢٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، ضبطه /عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠١م.
٢٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري، بتحقيق/ طه عبد الرءوف سعد وآخرين، ط دار الفكر (بدون تاريخ).
٢٧- الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لابن علّان، صححه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، ط دار الكتب العلمية (بدون تاريخ).
٢٨- فكرة النظم في تطورها وأهدافها د/ بسيوني عرفة رضوان، دار الرسالة ط الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٢٩- الكشاف للزمخشري، ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنيّر، دار الفكر، ط الأولى ١٣٩٧هـ١٩٧٧م.
٣٠- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني، بتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، ط الثانية.
٣١- معجم الأفعال المتعدية بحرف تأليف/ موسى بن محمد الملياني الأحمدي، دار العلم للملايين، ط الثانية ١٩٨٣م.
٣٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري بتحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط المجلس الوطني للثقافة بدولة الكويت، ط الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٣٣- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، بتحقيق/ محمد سيد كيلاني ط دار المعرفة.
٣٤- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، د/ محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبة، ط الأولي ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
٣٥- النحو الوافي د/ عباس حسن، ط الثالثة دار المعارف.
٣٦- النُّكت في إعجاز القرآن للرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، بتحقيق/ محمد خلف الله، ود/ محمد زغلول سلام، دار المعارف، ط الرابعة.
٣٧- وقفات وتأملات بلاغية في أذكار الصلاة الفرضية د/ رفعت إسماعيل السوداني، مطبعة التركي بطنطا ١٩٩٥م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	ملخص البحث	٤٥
٢	مقدمة	٤٧
٣	المبحث الأول: مفهوم التَّضْمِين وعلاقته بالبحث البلاغي	٥٠
٤	أولا: دلالة التَّضْمِين طبيعتها ومنشؤها	٥٠
٥	ثانيا: مفهوم التَّضْمِين عند النحاة	٥١
٦	هل التَّضْمِين مختصٌّ بالأفعال؟	٥٣
٧	مناقشة رأى ابن جني في تَضْمِين الأفعال	٥٤
٨	ثالثا: مفهوم التَّضْمِين عند البلاغيين	٥٧
٩	التَّضْمِين البَيَانِيّ	٥٨
١٠	التَّضْمِين عند الرُّمَّانِي	٦٠
١١	قياسية التَّضْمِين بين القبول والرفض	٦٢
١٢	التَّضْمِين بين الحقيقة والمجاز	٦٦
١٣	المبحث الثاني: من دلالات التَّضْمِين وأسراره في البيان النبوي	٦٩
١٤	أولا – دلالة التَّضْمِين في مقام الطهارة	٦٩
١٥	ثانيا– دلالة التَّضْمِين في مقام الإبراد بالصلاة	٧٣
١٦	ثالثا– دلالة التَّضْمِين في مقام التخفيف في الصلاة	٧٦
١٧	رابعا– دلالة التَّضْمِين في مقام الاعتداد بفاتحة الكتاب	٧٩
١٨	خامسا– دلالة التَّضْمِين في مقام الثناء على الله	٨٠
١٩	سادسا– دلالة التَّضْمِين في مقام الدعوة إلى الإسلام	٨٣
٢٠	سابعا– دلالة التَّضْمِين في مقام التحذير من الكفر	٨٦
٢١	ثامنا– دلالة التَّضْمِين في مقام التحذير من الشحّ	٨٨
٢٢	تاسعا– دلالة التَّضْمِين في مقام استيفاء المظالم	٩٠
٢٣	عاشرا– دلالة التَّضْمِين في مقام الشفاعة	٩٢
٢٤	الخاتمة	٩٦
٢٥	أهم المصادر والمراجع	٩٨